



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 يونيو 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة وأعضاؤها.

أنه على حق، وأنا أقول أن الحق أيضا لله وحده سبحانه وتعالى، لكن يمكن للإنسان أن يكون صادقا أو يمكن للطرفين معا أن يكونا صادقين معا غير أن أحدهما على حق والآخر على غيره، ذلك لأن الحق لا يجزأ.

أما عن النقد الذي شاب قرناي منه طيلة ثلاثين سنة، هو أن إحدى رجلا الناقد في الموضوعية والأخرى في الذاتية دون أن يتنبه لذلك. لهذا أود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول بعض المواضيع الواردة في البرنامج المفصل الذي تقدمت به حكومتنا الموقرة والذي هو - دون شك - ثمرة جهود مضيئة وعمل دقيق ومنهجية محكمة تعد تجسيدا للخبرة المكتسبة عبر سنوات من العمل الميداني.

إن المتتبع لما ورد في البرنامج بخصوص التعليم العالي والبحث العلمي يلاحظ الإمكانيات المادية الهائلة التي ما فتئت الدولة الجزائرية تبذلها بسخاء لهذا القطاع الحيوي، واستعداد الحكومة الحالية ونيتها الصادقة في تقديم المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية من أجل الارتقاء بالجامعة الجزائرية التي تعد تتويجا للمنظومة التربوية الوطنية، والانشغال الذي أريد أن أعبر عنه والذي من شأنه أن يسهل مهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو ضرورة وضع استراتيجية شاملة يوضح من خلالها الدور المنوط بالجامعة في المجتمع وفي الحياة الوطنية بصفة عامة، والهدف الذي من أجله تبذل كل هذه الجهود وتصرف كل هذه الأموال وتوفر كل هذه الإمكانيات، وبعبارة أخرى، هل تعليم مئات الآلاف من الطلبة وتأطيرهم كما هو وارد في البرنامج هو هدف في حد ذاته أم أنه

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

والدقيقة الخمسين صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

الجلسة مفتوحة.

نواصل المناقشة العامة لبرنامج الحكومة، وأحيل الكلمة إلى السيد رمضان كرايب، فليتكلم.

السيد رمضان كرايب : بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أخواتي إخواني النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحية خالصة إلى سكان ولاية تلمسان، تحية وتهنئة صادقة إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري.

بادئ ذي بدء السيد الرئيس، أود أن أسجل انطبعا تولد في نفسي بعد المناقشات التي دارت بيننا هنا، ويتمثل في كون أن ثقافتنا علمتنا المطلق ولم تعلمنا النسبي، والواقع الذي يشته العلم وتثبته التجربة هو أن كل شيء نسبي، صحيح أننا نسعى إلى الكمال وهو لله سبحانه وتعالى، إذ رأيت أن هناك من يدعي

والبشرية والعلمية. إن القطاع بحاجة إلى المزيد من الاعتمادات المالية لدعم مراكز البحث وتوسيع الحملات الوقائية، وحملات التوعية والتحسيس، لنشر الثقافة الصحية السليمة.

واسمحوا لي إذا فتحت قوسا لأنوه بالجهود التي عرفها القطاع في ولاية تلمسان في المدة الأخيرة، والتي تندرج في إطار تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية، وبهذه المناسبة، فإنني أتمس من السيد الوزير...

الرئيس : شكرا السيد رمضان كرايب، وأحيل الكلمة إلى السيد براهيم خوجة.

السيد براهيم خوجة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
إخواني وأخواتي النواب.
الأسرة الإعلامية.

يطيب لي بهذه المناسبة أن أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه على إعادتهم إلى مناصبهم من قبل القاضي الأول فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. كما أشكر مواطني ولاية وهران على الثقة التي منحوها أيادي بتصويتهم على قائمة حركة مجتمع السلم.

وبعد:

لقد تبين من خلال قراءتي البرنامج المقترح والمكتوب أنه يحتوي على إصلاحات في جل مجالات التنمية الشاملة للوطن ولكن نلاحظ عدم ذكر الأرقام والجداول الزمنية التي توضح المراحل التي تتحقق من خلالها الأهداف وبالتالي تسمح بطريقة علمية بالمراقبة والتقييم.

إن سياسة التعددية الحزبية تقتضي إشراك كل من يعينهم الأمر من مجالس محلية ووطنية ومجتمع مدني. ولذلك نقول في حركة مجتمع السلم أن مقاطعة نسبة 65٪ من المواطنين للانتخابات التشريعية الحالية ظاهرة خطيرة في حق مصلحة الوطن خصوصا

وسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية أخرى لا تقل أهمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والثقافة والفنون وغيرها من الميادين.

إن مجرد تكوين الفرد الجزائري والارتقاء بمستواه الفكري والثقافي يعتبر استثمارا رابحا وهدفا منشودا في حد ذاته، لكن مبادئ التسيير الحديث ومتطلبات اقتصاد السوق تحتم علينا عاجلا أم آجلا، أن نبدأ في التفكير في مبدأي النجاعة والفعالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالتعليم العالي والبحث العلمي، كما هو الشأن في الدول الرائدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، حيث أن أي استثمار تبذله الدولة في أي مجال من المجالات لا بد أن تقابله في المدى القريب أو المتوسط مردودية واضحة ومحددة ومخطط لها سلفا في إطار استراتيجية عامة واضحة المعالم والأهداف.

أما في مجال البحث العلمي، فإننا نقترح إعادة النظر في كيفية تسيير وصرف المبالغ الضخمة التي تنفق في هذا المجال وإيجاد طرق عملية وناجعة لهذا الغرض، حتى تكون جامعتنا بمثابة القاطرة الحقيقية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلادنا مع الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال سيما في دول جنوب شرق آسيا.

إن اعتماد اقتصادنا شبه الكلي في الوقت الراهن، ولسنوات قادمة فيما يبدو - على الثروة البترولية التي هي ثروة غير متجددة يدعوننا إلى التفكير منذ الآن، وبالجدية الكافية في الاستثمار في مصادر أخرى للثروة الدائمة، ولا نرى ذلك إلا بالاستثمار في الذكاء أي في جامعاتنا وعقول أبنائنا.

إن ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وسوء التغذية الناتج عن غلاء المعيشة، أدى إلى انتشار كثير من الأمراض والآفات الاجتماعية المختلفة، وكل ذلك يزيد من صعوبة مهمة وزارة الصحة وتعقيد المشاكل والتحديات التي تواجهها، إن الجهود التي تبذلها الوزارة كما هو وارد في برنامج الحكومة لتقريب العلاج إلى المواطن وتحسين مستوى ونوعية الخدمات الصحية، ستظل غير كافية ما لم توفر للقطاع المزيد من الإمكانيات المادية

وعليه نقترح تشكيل لجنة برلمانية مزودة بخبراء وجامعيين وممثلي المؤسسات الخاصة بالاستثمار البشري، وكذا ممثلي الوزارات المعنية من أجل بلورة وإعداد سياسة وطنية لدعم وتطوير وترقية مؤسسات الاستثمار البشري مستفيدين في ذلك من الدول التي حققت نتائج ملموسة.

وفي هذا الصدد نطالب في حركة مجتمع السلم بإحداث مدارس تعتنى بالمتفوقين لأنهم رواد الأمة مستقبلا في جميع مجالات الحياة العلمية والاقتصادية والثقافية. وللعلم أن تطوير الطاقة النووية والدراسات الهندسية في بلاد الهند والباكستان كان من ورائها خريجي مدارس المتفوقين.

2- التنمية الريفية :

نقترح سياسة فلاحية شاملة مبنية على الطرق العلمية والخبرة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة من تربة ومناخ تهدف إلى توفير الأمن الغذائي الذي يعتمد حاليا على الواردات من خارج الوطن.

إن وفرة المنتج الفلاحي "المادة الأولية يؤدي حتما إلى صناعات غذائية محلية وبالتالي يساهم هذا القطاع في توفير الشغل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نقترح تعميم غرس شجرة الزيتون في الأماكن المهيئة لذلك على غرار تجربة "ماليزيا" التي عممت غرس شجرة النخيل، فأصبح زيت النخيل المنتج الثاني بعد الإلكترونيك.

ونحن ندرك فوائد الزيتون الغذائية والصحية.

3- السياحة :

إننا نحذر من المساس بالمناطق السياحية ذات القيمة الرفيعة والجمال الخلاب وعلى سبيل المثال: منطقتي "كريستال ومداع" بولاية وهران لأن "الكورنيش" كان مفخرة ولاية وهران، فأصبح مجرد خراب بالنباتات الفوضوية.

4- الشؤون الدينية :

نقترح رفع المستوى العلمي والشرعي للإمام والداعية حتى تصل الرسالة النبيلة إلى القلوب وبالتالي توحيد الأفكار والآراء

إذا سلمنا بأن نسبة المتفوقين حسب المقاييس الدولية هو 01٪ من عدد السكان ويعني ذلك أن 120.000 من نخبة الأمة قد استقلت بطريقة غير مباشرة من المساهمة في إدارة التنمية الشاملة التي نسعى إلى تحقيقها بجميع الجهود: الجزائر التي حررها جميع المخلصين لا بد أن يبنيتها جميع المخلصين.

ولإشراك الجميع في عملية التغيير لتحسين الأوضاع لا بد من الاعتكاف ودراسة هذه الظاهرة بطريقة علمية لتحديد الأسباب وإيجاد الحلول لمعالجة المشكلة بجديّة ولا نكتفي بتفسيرات سطحية لا تسمن ولا تغني من جوع، وفي رأيي إن فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم والمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المواطن والممارسات البيروقراطية الانتقائية هي التي أدت إلى هذه الحالة من اليأس في الفعل الانتخابي.

1- التنمية الاقتصادية :

يركز البرنامج بقوة على بناء المنشآت القاعدية وهذا جيد لأنه يمكن من تهيئة الإقليم وتحضير الأجواء للسياسة الاستثمارية ويعتمد في ذلك كليا على مداخل المحروقات.

ومن هنا نلاحظ أنه ليس هناك سياسة واضحة لاقتصاد منتج للثروات وبالتالي ممتص للبطالة يعتمد على الإمكانيات الوطنية من موارد بشرية وطبيعية خارج المحروقات.

علما أن هذه الطاقة البترولية والغازية محدودة كميًا وزمينا، فإنه أصبح من الضروري تحديد سياسة تثنى الابتكار التكنولوجي بإنشاء مؤسسات ذات قيمة مضافة عالية تضمن ديمومة التنمية وذلك بالاعتماد على الكفاءات البشرية التي أثبتت قدرتها ومستواها في الداخل والخارج على إدارة المشاريع المنتجة للثروة.

إن الدول التي تطورت اقتصاديا قد مرت بتلك المراحل باستعمال أدوات لتنفيذ السياسة التنموية عن طريق توظيف "وكالات للتنمية" هدفها العمل على النهوض بالمؤسسات إلى المستوى التنافسي الدولي وهذا يقتضي إنشاء صنابير مالية خاصة لإحداث :

1 - المحاضن الابتكارية.

2 - مراكز تحويل المهارة.

3 - مراكز البحث التطبيقي.

ومن بين النقاط أردت التطرق إليها :
أولا/ جاء في الجزء الأول والمتعلق بالحكم الراشد الصفحة (9) النقطة الخاصة بأمن الأشخاص والممتلكات، حيث نص على تدعيم وسائل مكافحة الإرهاب وأعمال التخريب ومكافحة الجريمة، ففي هذا المجال نلح على بذل كل الجهود للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والغريبة عن مجتمعنا، ألا وهي ظاهرة الاختطاف التي أصبحت منتشرة عبر معظم ولايات الوطن، والكثير منها ينتهي بجرائم بشعة خاصة وأنها لا تستثني حتى الأطفال الأبرياء.

وللحد من هذه الظاهرة يجب على الدولة أن تجند كل الوسائل المادية والبشرية لاستئصالها قبل أن يزيد انتشارها، فيجب تشديد العقوبة على مرتكبي هذه الأعمال الدنيئة، وعدم الرأفة بهم.

وبهذا الخصوص نطلب من الحكومة إجبار المستثمرين في مجال الهاتف النقال على العودة إلى نظام العقود بالنسبة إلى الخطوط المسبقة الدفع، وهذا يسهم في التعرف السريع على مستعملي هذه الخطوط.

ثانيا: في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية،

تطرق برنامج سيادة رئيس الحكومة المحترم إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على القدرات الإنتاجية الحالية، ومواصلة الحكومة في التجسيد العلمي لمختلف الإجراءات التشريعية، الشيء الذي يعتبر من العوامل الإيجابية جدا لكنها غير كافية لتطوير هذا القطاع والنهوض به إلى مرتبة عالية تسمح له أن يلعب الدور الرائد في إحداث مناصب الشغل، وقد جاء في الملاحظات أن المحيط الاقتصادي وبالتحديد ما له علاقة بالتمويل والعقار، لا يزال بحاجة إلى تحسين أكثر، وهذا هو بيت القصيد سيادة رئيس الحكومة المحترم.

وهذا يقودنا إلى حتمية إصلاح المنظومة البنكية في بلادنا وإعادة النظر في طريقة منح القروض وجعلها في متناول كل من تتوفر فيه الشروط القانونية وليس لكل من يريده مدير البنك أو القائم بالأعمال على دراسة الملفات، ولا للذي يدفع النسبة المئوية، وهذا ينطبق وللأسف على كل أنواع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة.

والفتاوى وإزالة الخلافات بطريقة منهجية وعلمية بين مختلف الأطراف التي تصل في بعض الأحيان إلى الشجار بسبب عدم الوعي وترتيب الأولويات.

5- العدالة :

نقترح مجالس لإصلاح ذات البين على المستوى المحلي حتى نخفف الأعباء على القاضي من المشاكل البسيطة التي تشغله عن الاجتهاد في المسائل العظمى والخطيرة.

6- الصحة :

تقريب المراكز الاستشفائية من المرضى خصوصا في مجال معالجة مرض السرطان والأمراض النفسية التي انتشرت بقوة وهذا لتخفيف الضغط على المراكز الكبرى، إذ تعاني وهران ضغطا كبيرا بشأن ما ذكر لأنها لا تستطيع أن تعالج جميع المرضى الذين يأتون من جهة الغرب.

وأخيرا تعتبر وهران المدينة الثانية في البلاد الأورو متوسطية، التي كانت رائدة في المجال الصناعي خارج المحروقات والتجاري والحرفي أصبحت...

الرئيس : شكر السيد براهيم خوجة، وأحيل الكلمة إلى السيد رايح بوخاتم، فليتفضل.

السيد رايح بوخاتم : بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي رئيس الحكومة وطاقمه،

زميلاتي وزملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أشكر سكان ولاية قالمة على تزييتهم قائمتنا الحرة للمرة الثانية على التوالي.

أما بعد، لدى تصفحنا مشروع برنامج الحكومة الذي كان واعدنا وطموحا كما جاء في كلمتكم السيد رئيس الحكومة المحترم، وهنا نتساءل عن الإمكانيات والميكانيزمات التي تنوي الحكومة استعمالها لتجسيد هذا البرنامج الطموح والواعد فعلا، مع أن الواقع المعاش علمنا غير ذلك.

التكوين والتعليم المهنيين :
نطلب من الحكومة أن تجعل التكوين المهني إجباريا لكل من
يرسب في الدراسة، وتوضع سياسة تحسيسية لحث أبنائنا على
التوجه إلى الحرف والمهن اليدوية.

التشغيل والعمل :
السيد رئيس الحكومة المحترم،
جاء في البرنامج أن نسبة البطالة أصبحت 12,5٪، والحقيقة
غير ذلك تماما، حيث أن الشاب يشتكي من البطالة في المدن
والأرياف دون استثناء، وفي تقديرنا، فإن الرقم يتعدى ذلك
بكثير، ففي ولاية قالمة...

الرئيس : شكرا السيد رابح بوخاتم، وأحيل الكلمة إلى السيد
سيد أحمد تامري.

السيد سيد أحمد تامري : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة، وأعضاء طاقمه،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ أولا كل النواب على فوزهم بثقة الشعب في
الانتخابات التشريعية للعهدة السادسة وتمنياتي الخالصة
لهم بالقيام بمهامهم سويا في هذه الهيئة التي انبثقت عن
تنافس سياسي وديمقراطي راق نظم في أحسن الظروف إلى
أن أفرز ممثلين عن الشعب، فازوا بأصوات نظيفة لا غبار
عليها. ولا داعي لتوهم قراءات ورسائل لا صلة لها بالواقع،
فمهما كان عزوف بعضهم عن التصويت مرتبط بسبب أو
بآخر فالأهم هو أن المسار كان ديمقراطيا والانتخابات كانت
نزيفة. وإن سلمنا فرضا أن أطراف الحكم لم تعبى لهذه
الانتخابات فلنتساءل عما عبأته المعارضة إذن؟ - إذا كانت
حقا معارضة - وإن كان من طبيعة أي عمل بشري الاتصاف
بالنقائص وعدم الكمال فواقع الأمر يشير إلى أن من
يعتمدون النظرة السوداوية في النقاش السياسي، وضعوا
أنفسهم على هامش انشغالات الشعب، وأعتقد أن الحوار
الجاد والمسؤول، خاصة المتعلقة بمناقشة قضايا تحدد

وفي نظرنا أيضا إن الاقتصاد الوطني لا يعرف نهوضا رغم
إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار، وصندوق رأسمال
المخاطر لأن هذه الصناديق لن تأتي بشمارها في الظرف الحالي
نظرا إلى طريقة التسيير الحالية للبنوك.

في مجال الطاقة نشمن ما جاء في برنامج الحكومة المتعلق
بتطوير الطاقة النووية المدنية وتطبيقاتها خاصة في مجال توليد
الكهرباء، لأنه حسب رأينا قد حان الوقت للتفكير في ما بعد
البتترول وذلك بالاعتماد على التنوع في أشكال الطاقة (تطوير
المنشآت الأساسية مثل: الطاقة الشمسية أو الطاقة الهوائية
وغيرها).

نظرا إلى ما يملكه الماء من أهمية بالغة في حياة كل الكائنات،
فإننا نؤكد ضرورة مواصلة سياسة الدولة في إنجاز المزيد من
السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. كما أكد معظم الزملاء
من قبل.

وزيادة على ذلك يجب السهر على تطهير المياه المستعملة
 وإعادة استعمالها في الصناعة أو في الفلاحة. وبالنسبة إلى
الفلاحة، يجب توسيع المحيطات المسقية وتعميم استعمال
السقي بالتقطير لما لهذا النوع من السقي من امتيازات خاصة
من ناحية الاقتصاد في الماء ورفع الإنتاج.

كما نركز على برنامج استصلاح الأراضي والمضي قدما لإنجاز
المزيد من المحيطات المستصلحة بشرط أن توزع هذه الأراضي
على البطالين الذين يقطنون بجوارها، والمختصين في الميدان
الفلاحي، وكذلك توفير الدعم اللازم من قروض وموارد مائية.

ونشمن برنامج دعم التجديد الريفي الذي نتمنى أن يعود بالفائدة،
وأن يطبق ويعمم على ولايات الوطن ويتابع عن كثب حتى لا
يلقى المصير نفسه الذي عرفته بعض البرامج الأخرى.

التربية الوطنية :

نطلب من السيد وزير التربية الوطنية أن يكون هناك استقرارا في
البرامج الدراسية، وكفينا من سياسة التغيير من أجل التغيير،
إضافة إلى إعطاء المعلم والأستاذ المكانة اللائقة به حتى يتسنى
له القيام بدوره على أحسن وجه، كما نلح على محاربة الأمية.

السيد الرئيس،

إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرتوها وسارعتكم في وتيرتها في الآونة الأخيرة والتي تنوون مواصلتها تستدعي التثمين والإثراء، وأعتقد أنه يجب الوقوف مليا عند مسألة التهرب من دفع الضرائب وكذا السوق الموازي وتهرب السلع وموارد الطاقة وهي ظواهر منها ما ينخره الاقتصاد الوطني ومنها ما يذبذب سوق المال الذي يعتبر عاملا هاما في النمو، وهي عوامل تجعل أي إصلاح منقوص المردودية وبالتالي تتطلب إجراءات تطبيقية صارمة.

السيد الرئيس،

إن عملية تحقيق مناصب شغل جديدة تعتبر أمرا مركزي الأهمية لدى المواطنين وبالتالي هي مهمة أساسية للحكومة، مما يستوجب البحث عن طرق جديدة في إحداث فرص التشغيل والتخلي عن الأنظمة التي لم تعط نتائج كافية ومرضية مثل عقود ما قبل التشغيل التي غالبا ما تنقضي دون التوظيف النهائي للمتعاقدين، وفي الوقت نفسه نتمن مقترح تأهيل وتطوير الوظيفة العمومية بما يحفز العمال ويجعل مردوديتها أكبر بفتح آفاق الترقية مع مرور الزمن وبمستوى التحصيل العلمي وهو أمر من شأنه تحسين خدمات المرفق العمومي على اختلاف تخصصاته.

السيد الرئيس،

إن سوق الشغل الخاص ما يزال بعيدا عن التحكم، مما يستوجب في رأينا وضع قوانين خاصة تنظم طرق التشغيل في القطاع الخاص وتضبطها بما يضمن شفافية وتكافؤ فرص في التشغيل فيه ويحد من الاستغلال، كما أن القروض التي تقدم للشباب في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب، غالبا ما تشهد اختلالات في التوزيع مما يستدعي إعادة النظر في طرقها لتدارك النقص في النشاطات المدعومة وحجمها في كل ولاية.

السيد الرئيس،

أقف عند شجاعتكم في المضي قدما في تنظيم العمل السياسي والساحة السياسية والمشاركة الديمقراطية في القرار عن طريق برمجة أو مراجعة قانون الانتخابات والأحزاب والجمعيات، وهي تعبر عن نية خالصة في فتح المجال الديمقراطي في إطار منظم بعيدا عن الفوضى والفساد السياسي.

مصير الشعب وتتكفل بحل مشاكله والنهوض به في مجال التنمية وتحسينه مما يحيط به من مخاطر ويجب أن تركز على الموضوعية ويرقى إلى درجة الحفاظ على المصلحة العامة، لا أن يعتمد على الاستفزاز والمساس العمدي بالثوابت الوطنية كاللغة، والتحامل على الغير، أو النزول إلى سفساف المطامع الحزبية الضيقة التي لا بعد وطني لها، فالعمل السياسي يكون في ساحة التزام وهي تعد ساحة راقية، ومثل تلك التصرفات تتركس بأصحابها في وحل حقل التهريج السياسي والمصلحة الخاصة، من حق أي شخص أن ينتقد، ولمن طلبوا من الغير أن يكون صدرهم رحبا لما سيسمعه، على صدورهم أن تكون أرحب إذا ما رد الصاع صاعين، ونحن نملك ما يكفي من الجانب الأدبي والسياسي والمادي لذلك.

السيد الرئيس،

إن التنمية والأمن أمران مرتبطان بعلاقة طردية قوية ومتلازمة، فكلاهما يجلب الآخر، وقد ورد أن الحكومة ستسعى إلى دعم مسار المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية وصوت عليها الشعب بقوة، لذا فمن الواجب المضي قدما في تطبيق فعلي وكلي لتدابير المصالحة الوطنية بما يخدم مصلحة الشعب الذي يمثل مجموعة وطنية، والدولة موكلة من قبل الشعب بالاضطلاع بالحفاظ على مصالحه والقانون يضعه الشعب عبر مؤسسات البلاد.

لذلك، فمن قال بأن المصالحة التي أقرها الشعب تتناقض مع قوانين الدولة قد أخطأ مرتين، الأولى في فهم القانون والثانية في أنه وضع نفسه ضد الشعب.

السيد رئيس الحكومة،

إن البرنامج الذي تقدمتم به غني وثرى بالمعطيات ومدعوم بالأرقام التي تساعد على فهمه ومناقشته بصفة رصينة، وتجدر الإشارة إلى أنه يهتم بالأرض وبياطنها وما فوقها، وصولا إلى إعطاء العناية الكبرى فيه للعامل البشري المسير للبلاد وهي نظرة جديدة تستدعي الإشادة والتقدير، فالعناية بالعنصر البشري تعتبر العنصر الأساسي في أية تنمية كانت وهذا ما لمسناه من خلال رفع الأجور، وهي عملية يجب أن تستمر لرفع الغبن عن المواطنين وصولا إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي.

المواطن وهو ملف السكن، فقد التزم رئيس الحكومة بتسليم أكثر من مليون سكن خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و2009 وهو تعبير عن آمال المواطن وطموحاته وفي هذا الإطار سنسجل تأخر هذا البرنامج مع وجود مشاكل عالقة خاصة في البرامج السابقة، أضع بين أيديكم جملة من الاقتراحات :

1- تأهيل القدرات الوطنية والمحلية في مجال الدراسات والإنجاز مع إعطاء الأولوية للقدرات المحلية.

2- رفع حصة السكن الاجتماعي فالمواطن أصبح غير قادر على المشاركة في البرامج الأخرى (التساهمي، صندوق التوفير والاحتياط، وكالة عدل) نظرا إلى ضعف القدرة الشرائية .

3- من واجبات الدولة تجاه الأعباء الاجتماعية، نقترح منح مساعدة خاصة لكراء السكنات الاجتماعية، والواقع يؤكد ذلك، فنسبة تحصيل كراء هذه السكنات أقل من 40٪ وطنيا وفيه نتيجة حتمية لأن المواطن مغلوب على أمره من جهة، ومن جهة أخرى تعطى هذه السكنات لمحدودي الدخل ثم نطالبه من جهة أخرى بدفع مستحقات السكن إضافة إلى تكاليف أخرى إجبارية كفاتورة الماء والكهرباء والغاز... إلخ وما سعر البطاطا ببعيد.

4- الإسراع في توزيع سكنات الصندوق الوطني لمعادلة توزيع الخدمات الاجتماعية وكذا القروض والإعانات ومستحقات المواطنين.

5- إيجاد حل للمساكن التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وذلك بإعادة تقويمها وحذف الفوائد، ففي بعض المناطق أصبحت الفائدة مجتمعة تفوق السعر الأولي للسكن، هذا بالنسبة إلى السكنات المنتهية الأشغال بها،

أما السكنات غير المنتهية الأشغال التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، نقترح بيعها على حالها.

6- تسوية وضعية العقار.

7- تنظيم الممارسة التجارية لمواد البناء.

8- إعادة بعث مشروع (ACV) تحسين إطار الحياة.

9- إيجاد حل عاجل للسكنات السياحية التي هدمت جراء فيضانات 15 نوفمبر 2000 ببلدية تارقة ولاية عين تموشنت.

كما يجب الاهتمام بمهام وصلاحيات المنتخب المحلي في إعداد قانوني البلدية والولاية بما يضمن القدرة على التكفل بانشغالات المواطنين وحلها.

وفي الأخير، إن روح الحوار وحرية التعبير وقبول رأي الآخر تعتبر أسسا في العمل الجماعي فمن حق أي كان أن يثري أو ينتقد أو يرفض لكن المشاركة في الحكم تستدعي تحمل المسؤولية والمعارضة وتستدعي الموضوعية.

هاذان مبدآن مكملان لمقولة " السياسة فن الممكن " لكن في إطار الأخلاق وهذا ما تعلمناه في حزب جبهة التحرير الوطني، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد سيد أحمد تامري، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى عيدوني.

السيد مصطفى عيدوني : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
دولة رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

يطيب لي في بداية مداخلتني أن أسدي جزيل الشكر وجميل العرفان على وسام الثقة الذي منه سكان ولاية عين تموشنت لقائمة حركة مجتمع السلم ، سائلا المولى تبارك وتعالى أن نكون عند حسن ظن المواطنين بنا .

أستهل مناقشة برنامج الحكومة باستشراف مستقبل الأجيال استعادة للثقة وبعثا للأمل من جديد، هذا المستقبل الذي صنعه اليوم بالتجند بكل صرامة وثبات من أجل إستدراك التأخرات ورفع التحديات،

تقودنا مناقشة برنامج الحكومة إلى ملف أراه من الضرورة بمكان فهو ذو حساسية بالغة نظرا إلى أثره المباشر على معيشة

المحور الثالث :

إن قطاع الصحة بولاية عين تموشنت تعزز بمسشفى جديد يستوعب 240 سرير مجهز بأحدث التجهيزات مما يغني سكان الولاية عن التنقل إلى الولايات المجاورة ويعد هذا المستشفى مفخرة لسكان الولاية، إلا أنهم ينتظرون بشغف كبير التعجيل بفتحه ووضع آليات جديدة لتسيير مثل هذا النمط من المستشفيات، علما أن الأشغال قد انتهت به منذ سنة 2006.

المحور الرابع : النشاط الاجتماعي :

المنحة الجغرافية للتضامن يتقاضى صاحبها 1000 دج إلى جانب الاستفادة من التغطية الاجتماعية (أي التأمين) يستفيد منها المسنون وذوي الأمراض المزمنة، إلا أن الملاحظ، أن عددا كبيرا من المستفيدين من هذه المنحة غير مصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي، رغم حاجة المستفيد من المنحة إلى تغطية اجتماعية ويمكن ضرب أمثلة عن ولاية عين تموشنت، فأكثر من 2500 مستفيدا من المنحة الجغرافية غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي.

ثانيا- التساؤل عن آلاف الملفات المودعة بعضها في البلديات وبعضها ...

الرئيس : شكرا السيد مصطفى عيدوني، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بابا عمي، فليتفضل.

السيد أحمد بابا عمي : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التحية والتهنئة للحكومة وللنواب، وبعد الشكر الجزيل لرئيس الحكومة على العرض القيم الذي تفضل به، أدخل مباشرة في الموضوع (لضيق الوقت)، في إطار مناقشة مشروع برنامج الحكومة والذي وزعته على الجمعيات محليا لتبدي رأيها (وقد فعلت) كما وضعت نسحا منه في مداومة للاطلاع وإبداء الرأي من قبل المواطنين حملت أن أنقل نوعين من الانشغالات :

هذا المحور الأول، أما المحور الثاني فيتمثل في مكافحة البطالة والفقر .

إن حديثنا السيد رئيس الحكومة عن مكافحة البطالة والفقر، يقتضي منا الحديث عن الاستثمار. وقد وضعت الحكومة آليات لهذا الشأن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. إلا أن الاستثمار لم يعرف انطلاقة حقيقية نظرا إلى القيود المضروبة عليه والعوائق الإدارية ومشكل العقار ونقص الدراسات الناجمة، وبعض هذه المشاريع الاستثمارية وجد ليبقى مغلقا أو مغلقا إن صح التعبير ومثال ذلك الديوان الجهوي لمذابح الغرب، التابع لبلدية عين الكيحل بولاية عين تموشنت ، فهذه المذبحة أنشأت في التسعينات من القرن الماضي ولم تر النور إلي يومنا هذا، لذا نطلب من رئيس الحكومة التدخل لحل هذا المشكل خاصة أن نسبة البطالة مرتفعة في هذه البلدية، مثال آخر يتمثل في المشاكل التي يعانها البطالون في إطار وكالة الدعم وترقية الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة إذ نسجل :

1- رفض البنوك استقبال وتمويل المشاريع إلا القليل والناذر منها.

2- فرض الرهن والضمان على البطالين رغم وجود صندوق لضمان الأخطار الناجمة عن القرض.

3- مدة دراسة المشاريع الأكثر من سنة مما يؤدي إلى نهاية صلاحية الملف.

4- ضعف - إن لم نقل - انعدام تمويل المشاريع الفلاحية والسياحية نظرا إلى الشروط التعجيزية.

لذا نقترح فيما يخص جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :

1- الاستغناء عن مدة 6 أشهر للتسجيل في الوكالة المحلية للشغل ANEM .

2- رفع سقف التمويل من 5 ملايين إلى 10 ملايين دينار لاستيعاب المشاريع السياحية ومشاريع الصيد البحري.

لكن ماذا عن المياه الجوفية؟ خاصة التي تمتد من حاسي الرمل إلى الجنوب، ومن المعلوم عند الخاص والعام أن هذه المياه والتي مصدرها المتحجرات (Fossilaires) غير متجددة، بمعنى: غير مستدامة وستنضب يوما لا مفر.

وفي هذا الشأن لوحظ انخفاض متواصل لمستوى هذه المياه، والمعطيات التقنية والميدانية متوفرة .

وفي ظل هذه الوضعية الواقعية، فقد تصبح المسألة أكثر تعقيدا حين نعلم أن :

1- مئات الآبار تحفر لفائدة استصلاح الجنوب دون أي قيد أو مراقبة مما يترتب عنه استنزاف للمياه.

2- برمجة مشروع تحويل هذه المياه الجوفية إلى الشمال (ص: 50 من مشروع برنامج الحكومة).

وهنا أقول :

أين العمل على ديمومة الموارد المائية وأين الوقاية من الأخطار الكبرى التي يتحدث عنها المشروع (ص:41) ؟

فيا ترى ما مصير الصحراء وسكانها بعد هذا الاستنزاف المتصاعد لمواردها المائية والتي ستندم حتما ؟

وماذا عن المناطق التي أفرج عنها مؤقتا، والتي ستعود إلى حالتها الأولى من ندرة المياه؟

لذا : فلا بد من إيجاد الحل لندرة المياه في الهضاب العليا حلا مستداما ؛ لأنه حق شرعي لسكان تلك المناطق كما يجب وضع حد للاستعمال المكثف للمياه الجوفية والتي هي مصدر عيش للأجيال القادمة.

ولهذا؛ فاللجوء إلى حل المياه الجوفية يجب أن يكون آخر حل بعد استنفاد كل الإمكانيات الأخرى وكذا بعد التفحص العلمي الدقيق للمياه الجوفية باستعمال: تقنية الأقمار الصناعية أو المعطيات الرياضية، وعدم التسرع في اتخاذ أي قرار.

النوع الأول :

يتمثل في الانشغالات اليومية للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم . فضلت طرحها، مستقبلا، على السيد والي ولاية غرداية.

أما أمام أعضاء الحكومة، أود طرح النوع الثاني من الانشغالات والذي يتعلق ببعض الآفاق المستقبلية والاستراتيجية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وكذا بعض الانشغالات التي لا يمكن حلها محليا.

ومن هذا المنظور المستقبلي وعند دراسة مشروع الحكومة، الشيء الذي يسترعي الانتباه هو النظرة المستقبلية التي انتهجتها الحكومة والتي ظهرت جليا حيث يتناول المشروع عن: - مبدأ التخطيط المستقبلي مع الاعتماد على التنمية المستدامة . - مبدأ إشراك المواطن في القرار.

وهنا لا بد من مقارنة بين ما هو نظري (المبادئ الثلاثة) وبين ما هو واقعي في الميدان.

ومن أهم القضايا المستقبلية والتي تناولها المشروع بإسهاب هي قضية المياه.

إخواني، من المعلوم إن قضية المياه قضية استراتيجية وعامل أساسي يدخل في مخططات كل دول العالم Lagéostratégie internationale ، في آفاق ما بعد 400 سنة وأكثر.

وفي المحور المتعلق بالمياه، يطلعنا مشروع الحكومة على ثلاث اتجاهات عمل :

1- بناء السدود .

2- بناء محطات تحلية مياه البحر.

3- استهلاك المياه الجوفية.

فإذا كانت سياسة بناء السدود وإنشاء محطات تحلية مياه البحر سليمة وحكيمة، حسب رأيي، لأنهما تستهدفان مياه البحار والأمطار، فهذه طاقات متجددة لاتفنى : بمعنى مستدامة.

1- مبادرة بناء المساكن بإشراك المستفيدين المعوزين (بني يزغن) بعد نجاحها محليا، قننت الطريقة وأصبحت تعتمد على المستوى الوطني فيما بات يعرف بالسكن التساهمي (LSP).

توجد أمثلة كثيرة عن مبادرات حييصة، تنتظر الضوء الأخضر من السلطات مثل مبادرة بلدية بنورة بتشغيل النساء في النسيج بالشبكة الاجتماعية، فهناك مئات من النساء ينتظرون استئناف هذه العملية.

وقبل الختام، لا بد من طرح انشغالين هاميين حيث يجب حلها وطنيا:

1- محور تحسين أداء الجماعات المحلية، فنحن نرى ضرورة إعطاء أكثر صلاحية لرئيس البلدية، وتزويده بقوة التنفيذ ليتحرك ويبادر.

2- محور الحضارة: فأساس الحضارة هو العرف، وهو منبع كل تراثنا وأصالتنا لذا يجب كذلك إعطاؤه الآليات القانونية اللازمة، ليتمكن من أداء دوره كاملا، كما ينبغي استشارة الهيئات العرفية: في القضايا المصيرية للأمة من أمثال السياحة، الآفات الاجتماعية، تفعيل الهيئات العرفية سيعطي لا محالة ...

الرئيس: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد رابع بن حومار، فليتنفضل.

السيد رابع بن حومار: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم.

إن الرسالة الواضحة التي وجهها الشعب الجزائري يوم 17 ماي الفارط والمتمثلة في نسبة الامتناع أو العزوف والتي لم يسبق لها مثيل في الاستحقاقات السابقة، يتطلب من حكومتكم تقديم الحلول الجذرية والناجعة التي تحقق وتستجيب لطموحاته وآماله.

وبالمناسبة نشكر معالي وزير القطاع السيد عبد المالك سلال على الجهود التي يبذلها ونحن على ثقة تامة أنه وبفضل حنكته سيجد الحل المناسب، كما نشكر معالي وزير تهيئة الإقليم السيد شريف رحمانى على الأعمال الجبارة التي يقوم بها.

ونبقى في محور الموارد المائية لألفت انتباهكم سيدي رئيس الحكومة، إلى نقطتين هامتين:

1- عدم الإسراع في رفع تسعيرة مياه السقي في ولاية غرداية: وإن رفعت فسيؤدي ذلك، حتما، إلى كارثة بيئية، قد تتلف جرائها آلاف النخيل وتزول واحات كاملة استغرق تشييدها أكثر من ألف سنة.

2- مياه الشرب في الجنوب، تسعيرتها على غرار الكهرباء المنزلية مجحفة جدا. فالقوات في هذا الشأن أرهقت مواطن الجنوب لذا يجب دعمها من صندوق الجنوب.

المحور الثالث في برنامج الحكومة، هو مبدأ إشراك المواطن، فهو مبدأ هام شبيه بشعار القائمة الحرة التي تصدرتها والذي كان: "المواطنة والعقلنة"، مبدأ هام وكيف لا! والمواطن أدرى بما يليق به وبما لا يليق.

مبدأ هام أركز عليه في معظم محاور البرنامج خاصة المستقبلية منها. والذي يحتاج إلى تفعيل أكبر ميدانيا بإشراك الجمعيات وخاصة الاجتماعية منها.

هذه المبادئ الثلاثة التي تم تناولها في المشروع هي غير كافية لضمان مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، ومن الضروري أن نضيف مبدأ رابعا هاما:

وهو تحرير المبادرة على كل الأصعدة والتي هي المحرك الحقيقي لحل المعضلات وسببا للتطور والازدهار في كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والسياسية وغيرها.

أقول إن عدة قضايا أو مشاكل مطروحة على المستوى الوطني قد يتبين حلها بمبادرة محلية ناجحة، والتي يمكن أن تقنن بعد ذلك وتصبح حلا وطنيا، وفي هذا الصدد أقدم مثالا:

أغلب القطاعات . لكن الشيء الإيجابي الذي ورد في برنامجكم ونتمنه، هي القرارات التصحيحية الأخيرة فيما يخص النقل الحضري وإقرار أنماط جديدة للنقل الحضري الجماعي - مثل المترو، والترامواي والحافلات الكهربائية، وإحداث مؤسسات النقل العمومي لتشمل 13 ولاية بالإضافة إلى تجهيز الموانئ والمطارات، وعصرنة السكك الحديدية وعليه، نطالب بتوسيع مؤسسات النقل الحضري العمومي إلى باقي الولايات.

كذلك نطالب باستحداث مؤسسات النقل العمومي ما بين الولايات.

وبالمقابل يجب أن تبقى هذه المنشآت ملك للمجموعة الوطنية كمرافق عمومية وإلغاء وتحريم عقود الإمتياز بشأن تسيير المطارات والموانئ لأن الأمر يتعلق بالسيادة الوطنية. وإلا كيف نفسر أن دولة مثل أمريكا من الدول الرأسمالية الكبرى ترفض أن يسير موانئها الغير.

أما بريطانيا فقد تراجعت في الآونة الأخيرة عن خصخصة قطاع السكك الحديدية كونها قطاعات استراتيجية تتعلق بالسيادة الوطنية.

سيدي الرئيس،

بالنسبة إلينا في حزب العمال، ليست لدينا قضية حزبية ندافع عنها وتدخلتنا تنطلق من الواقع.

فمسألة الخصخصة مسألة سياسية مقبولة للنقاش حتى في الدول الرأسمالية عكس ما يقال هناك وهناك للأسف الشديد. وإلا كيف نفسر أن أغلبية المؤسسات التي تمت خصخصتها كانت محل أطماع المؤسسات المتعددة الجنسيات والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة وتعرفونها، مثلاً قطاع البناء ومصانع الآجر وهنا نفتح قوس، فمن المستحيل أن تخاطر أية شركة كبرى بشراء شركة أخرى غير مريحة أو مفلسة فمن المجنون الذي يشتري شركة لا تدر أموالاً؟!؛

بالنسبة إلى حزب العمال، نعتبر أن القطاع العمومي هو مكسب من مكاسب الاستقلال والحفاظ عليه سوف يسهم في الحفاظ على الجزائر واستقلاليتها.

سيدي الرئيس،

يوجد في الواقع تدمير شعبي جراء غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية وتفشي أزمة البطالة التي أصبحت تهدد شبابنا على وجه الخصوص، ففي كل الدول المتقدمة إذا تجاوزت نسبة البطالة في أوساط الشباب 10٪ تصبح غير مقبولة وتستوجب إجراءات وحلول عاجلة.

سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى قطاع الفلاحة وحسب ما جاء في برنامج الحكومة بشأن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية فقد خصصت الدولة (399,7) مليار دينار من سنة 2000 إلى سنة 2006، لكن الشيء الذي نلاحظه في الواقع أنه لم ينعكس بصورة ايجابية على المواطن ونقصد وفرة الإنتاج وانخفاض في الأسعار التي لم تتحقق بشأن بعض المواد الإستهلاكية مثل البطاطا والحليب وغيرها.

وهنا نتساءل : أين يكمن الخلل؟ هل في البرنامج؟ أم في طريقة تسيير هذه المبالغ المالية وصرفها؟

سيدي الرئيس،

جاء في برنامج حكومتكم استحداث أكثر من 35000 منصب شغل في قطاع الصحة وهذا شيء إيجابي جداً قصد تغطية وسد العجز الموجود في هذا القطاع الحيوي وياحبذا لو تكون مبادرات مماثلة مع بقية القطاعات التي تعاني النقص الفادح في التأطير وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر، قطاع التربية في الجانب التربوي، ونعطي مثال بسلك المساعدين التربويين حيث مرت أكثر من 10 سنوات ولم تفتح به مناصب شغل والمؤسسات التربوية في تزايد مستمر فمثلاً في ولاية جيجل - وفي السنة الفارطة- فتحت 06 مناصب في هذا السلك! ماذا يمثل هذا العدد بالنسبة إلى 83 إكمالية و28 ثانوية؟! لكم أن تتصوروا ذلك،

سيدي الرئيس،

لقد جاء في برنامجكم فيما يخص تطوير النقل، منذ تسليط مخطط التصحيح الهيكلي على بلادنا من قبل صندوق النقد الدولي والذي يفرض غلق مؤسسات النقل البري والحضري وخصخصتها وتحرير فاحش للأسعار وإلغاء نقل العمال في

عمره 11 سنة، ما ذنب طفل في هذا السن؟ أتعلمون أن مرتكبي هذه الجريمة كما هو الحال في معظم الأحيان، لم يحالوا على العدالة رغم تشخيص المجرمين، فعائلات الضحايا لم تكتمل أحزانها بعد، هل يمكن أن تكون لكم الشجاعة - السيد رئيس الحكومة - لإحالة هؤلاء المجرمين، أمام العدالة، الذين قتلوا 126 ضحية جراء تلك الأحداث، مع ذلك يجب الاعتراف ثم قدرتكم على وضع حد لهذه المهزلة بطردكم للدمى السياسية، وأقصد هنا المفاوضين.

وبالنسبة إلى بعث الأمل من جديد، فأين هو الأمل وأنتم تصرحون في مداخلتكم أن نسبة 70٪ من البطالين من فئة الشباب، لم تقدموا أية بصيص أمل لشبابنا الذين لا يحملون إلا بالهروب إلى الخارج. أعتبرون أن التشجيع في ميدان الشغل، يكون بإجراءات عقود ما قبل التشغيل والعمل في إطار الشبكة الاجتماعية؟ اسمحوا لي أن أقول السيد الرئيس، أن هذا لا يعد إلا استغلالا لجهد الشباب، حتى لا نقول أنه شكل من أشكال الاستبعاد، فالعلاوات المخصصة لهم ليست إلا منحة للانتحار. وسأنتهي هذا الشطر من مداخلتي بهذا السؤال عن التنمية الاقتصادية: لقد عانت كثيرا منطقة القبائل في السنوات الأخيرة، ووعدت الحكومات السابقة بمضاعفة المشاريع لاستدراك التأخر في مجال التنمية المحلية، أين هي هذه الوعود؟ أين هي المشاريع التي وعدتم بها؟

أتطرق في الشطر الثاني من مداخلتي إلى ما تسمونه بالإصلاحات الاقتصادية، ففي اعتقادنا نحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أنه يجب القيام مسبقا بفحص الحسابات في كل المجالات قبل الحديث عن الإنعاش الاقتصادي، لا بد من وضع استراتيجية وطنية للتنمية وهذا بإقحام ومشاركة كل مؤهل وقادر على ذلك، من فاعلين سياسيين ونقابات وفاعلين اقتصاديين وغيرهم.

السيد الرئيس، إن برنامجكم في جزئه المتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، من تصورات وتطلعات، لم يأخذ بعين الاعتبار العجز والتقهقر المؤسساتي في هذا المجال، طبعاً عند متابعة التحولات وديناميكية الرأي على المستويين المحلي والدولي والسؤال الذي يتوجب طرحه: هل هناك سياسة اقتصادية حقيقية؟ وبصفة

سيدي الرئيس،
أما فيما يخص قطاع...

الرئيس : شكرا، أحيط علم السيدات والسادة النواب أن هناك 11 نائبا قد تقدموا بتدخلات كتابية أمسية يوم السبت ونظرا إلى أهمية موضوع النقاش وتوفر الوقت وكذلك لتعذر دوام التسجيل في الوقت المحدد، لكل هذه الأسباب تم قبول طلباتهم.

ونواصل المناقشة وأحيل الكلمة إلى السيد عثمان معزوز، فليتفضل.

السيد عثمان معزوز : إخواني أخواتي صباح الخير.
أزول فلاون.

لقد ساد التزوير انتخابات 17 ماي وسمحت لكم بصفتمكم رئيسا للحكومة، التحصل على الأغلبية وكذلك بصفتمكم منظم تلك التشريعات، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (طضو) يندد من على هذا المنبر بهذه الوضعية.

السيد رئيس الحكومة،
تطرقتم في مقدمة برنامجكم إلى ثلاث أهداف هي :
1- وضع حد للعنف،
2- استعادة الثقة،
3- بعث الأمل من جديد.

فيما يخص الهدف الأول أعود بكم إلى ما حصل من أحداث كانت وراءها أجهزة أمن الدولة في مختلف مناطق الوطن وأضرب مثالا عن ذلك، ما حصل في منطقة القبائل سنة 2001 وأذكركم أن السلطة هي التي كانت وراء ذلك أي وراء سقوط 126 ضحية والآلاف من الجرحى والمعطوبين.

فيما يخص الهدف الثاني وهو الثقة، فماتزال أسر وعائلات الضحايا تعاني التلاعبات وتسييس مطالبهم ومصيرهم، فكيف لكم أن تتحدثوا إذن عن استعادة الثقة والعدالة لم تتحقق بعد؟! أين هي المتابعة القضائية لهؤلاء؟ ومتى تسلط العقوبة على مرتكبي هذه الجرائم؟ رغم ثبوت جرائمهم مثلما هو حال قاتل أصغر ضحية في أحداث منطقة القبائل، الطفل مسالتي البالغ

أساس الاستثمار والمستثمرين أدري بالصعوبات التي يتلقونها في هذا الميدان، فغالب الأحيان يلجأ رجال الأعمال إلى استعمال نظام العمولات والرشاوى للذان أصبحا بدورهما قائما في عالم المال والأعمال.

سيدي الرئيس،

إلى متى يبقى الإصلاح البنكي الذي يكرس القاعدة التجارية ويفتح رأسمال البنوك العمومية...

الرئيس : شكرا... تريد إبداء نقطة نظام؟ تفضل.

السيد جمال فرج الله (ييدي نقطة نظام) : حبذا السيد الرئيس، لو يسود الاحترام بين الزملاء، أعلم أنه كلما تناولت تدخل من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الكلمة، يبدأ الأخوة النواب بالطرق على الطاولة، وأعلم أن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يقلق، وسبقي كذلك طيلة الخمس سنوات القادمة مادمننا في هذا المجلس لكن بكل المسؤولية.

الرئيس : شكرا، أطلب مرة أخرى من كل المتدخلين احترام القانون والقانون الداخلي، إلقاء فقرة أو فقرتين باللغة الأجنبية لا حرج في ذلك، لكن لا يقبل أن يكون كل التدخل باللغة الأجنبية وفي الوقت نفسه نطلب من الزملاء النواب احترام الرأي الآخر ولهم الحق في التعقيب عندما تمنح لهم الكلمة، ونتوقف هنا كوننا بصدد مناقشة برنامج الحكومة، تفضل، وستكون آخر نقطة نظام.

السيد بن موسى طيفور (نقطة نظام) : بسم الله الرحمن الرحيم. الرجاء من الإخوة النواب احترام جدول أعمال المجلس وهو مناقشة مشروع الحكومة وليس محاكمة الحكومة على ما سبق وشكرا.

الرئيس : شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد علي مرابط، فليتنفضل.

السيد علي مرابط : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أدق: ماهي السياسة الاقتصادية لجزائر اليوم؟ صراحة يبقى السؤال مطروحا، لا أحد قادر على فهم نوايا السلطة، لن نخرج من الركود والشلل الذي يعرفه الاقتصاد الوطني إلا بالتشجيع الحقيقي الفعال والدائم للاستثمار، ومن هنا تبدأ النجاعة الاقتصادية وتحسن الظروف المعيشية للمواطن، لهذا نعتقد في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أنه لا يمكن الوصول إلى إنعاش اقتصادي دون تعزيز الشغل والتكفل بالرأسمال البشري كيف يمكننا النهوض بوتيرة النمو دون سياسة التكوين والتأهيل؟ من أجل بروز الكفاءات العالية في شتى الميادين؟ أين الإجراءات الناجعة لحماية النخبة الوطنية التي وللأسف تعرف هجرة جماعية وبالآلاف إلى الخارج وبعضهم إلى دول الجوار في شمال إفريقيا؟ فما هو تقييم ومراقبة المشاريع؟ سيدي الرئيس، إلى متى يبقى عدم تقييم المشاريع المنجزة للوقوف على نسب نجاحها ومدى احترام أجلها؟ إلى متى يبقى عدم نشر حسابات الشركات العمومية الكبرى كسونطراك وسونلغاز؟ إلى متى يبقى الاقتصاد الوطني يعاني الخسائر المنبثقة من عدم العودة إلى العجلة الأسبوعية العالمية؟ للذكر فإن مركب "ميتال ستيل" Metal Steel " شرع في تنفيذ هذا الإجراء، فهل وافقت حكومتكم على ذلك؟

أما فيما يخص الإصلاحات المالية فإن برنامجكم ولد ميتا في هذا الشأن وعقيما إذ انعدم فيه الحديث عن استقلالية البنك المركزي، الإدارة الجبائية والجمركية، فكيف يمكنكم إصلاح المنظومة المالية؟

عودتنا الصحافة الوطنية خاصة المكتوبة منها على فضائح البنوك ومهازل الاختلاسات في البنوك العمومية والخاصة من بنك الخليفة إلى البنك الصناعي والتجاري إلى البنك الوطني الجزائري إلى بنك التنمية الفلاحية إلى بنك التنمية المحلية، هنا أتساءل حول مسؤولية بنك الجزائر ومجلس القرض والنقد وعن صلاحيات الرقابة والتنظيم والمتابعة الممنوحة لهما، إن هذا النزيف في الأموال هو نابع من أوردة الشعب، فمن المسؤول عن هذه الاختلاسات؟ وأين هي المتابعات في هذا الشأن؟

يعرف النظام المصرفي الجزائري سكونا متواصلا لم يواكب التطورات الحديثة للاقتصاد العالمي، مما انعكس سلبا على إدخارات المواطنين واستهلاكاتهم واستثماراتهم فالمال هو

كما لا يفوتني أيضا أن أثنى ما يتعلق بأمن الأشخاص والممتلكات، والميكانيزمات والآليات التي رصدت لهذه الآفة - قضية أمن الأشخاص والممتلكات - وذلك عن طريق ترقية وتكوين وتمكين رجال الأمن والدرك الوطني من الإمكانيات والوسائل التي تمكنهم من الحفاظ على أمن الأشخاص والممتلكات، فحقيقة هذا مشكل يعاينه كثير من المواطنين في مختلف جهات الوطن.

كذلك، دعم الحفاظ على مناصب الشغل والعمل على إحداث أخرى. وبالمناسبة أريد تذكير السيد رئيس الحكومة بالمديرية العامة للتوظيف العمومي، بما أننا نتكلم عن إصلاح هياكل الدولة ومهامها، ونتكلم عن عصنة الإدارة من خلال سياسة إعادة تأهيل الوظيفة العمومية، فإنني أتحب بهذه المناسبة على عدم غلق مناصب الشغل بالنسبة إلى المديرية العامة للتوظيف العمومي بالنسبة إلى المتوفين والمتقاعدين وكذا المستقبليين من مناصب شغلهم في الوظيفة العمومية.

كما أؤكد أيضا، والحكومة...

الرئيس : شكرا السيد علي مرابط، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بلقاسم قوادري، فليتفضل.

السيد عبد القادر بلقاسم قوادري : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسول الله وآله. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، والوزراء المحترمين، السادة والسيدات النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى، وبعد.

بادئ ذي بدء أقف وقفة عرفان وشكر لكل مواطني ولاية عين الدفلى الذين شرفوني بثقتهم الغالية وأخص بالذكر مواطني بلديات: العطف، وتبركانين، وبطحية، وبلعاص، والماين، والحسنية، وزدين، وبومدفع، ومليانة، والخميس، والحسنية وغيرها ونسأل الله عز وجل أن يجعلني عند حسن ظنهم بي وكذلك سائر إخواني نواب ولاية عين الدفلى الأفاضل.

والله لا أدري أمن حسن حظي أو من سوئه أن يأتي تدخل بعد هذا التسونامي البرلماني، لأنني في نظر بعض الجهات، لا بد أن أحمل مسؤولية زلزال بومرداس أو فيضان باب الوادي حتى أكون نائبا!..

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زملائي، زميلاتي النواب،
الأخوة أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلتي، أحبي بكل تقدير السيد رئيس الحكومة وطاقم الحكومة على ما ورد أو ما تضمنه البرنامج الذي بين أيدينا، من آمال وطموح وآفاق مستقبلية واعدة في كل مجالات الحياة. وبالمناسبة أهني رئيس الحكومة والأخوات والأخوة الوزراء على نبيلهم ثقة رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم السداد والتوفيق.

في اعتقادي أن مناقشة برنامج الحكومة وإثرائه لا يمكن أن تكون ذات فعالية، إلا إذا حددنا المرجعيات التي ننطلق منها لمناقشة هذا البرنامج. وهذه المرجعيات التي ننطلق منها هي التي تجعل الأرضية صلبة عند تقييم برنامج كالذي بين أيدينا وانتقاده. وبالمناسبة سمعت بعض التدخلات التي لا علاقة لها بالبرنامج، وأريد في هذا الشأن أن أطرح بعض النقاط التي وردت في البرنامج لأثني وأزكي بعضا منها وأطالب بتحقيق المزيد مما جاء في هذا البرنامج. ومن الأولويات التي أراها فيه إصلاح هياكل الدولة ومهامها.

تكلم كثير من الإخوة النواب المتدخلين عن إصلاح العدالة، وأتكلم بدوري عن شق ثاني في إصلاح هياكل الدولة ومهامها وهو إعادة الاعتبار وتعزيز دولة القانون وترقية الحريات العمومية، وهنا أعتقد أنه لا يمكن تعزيز دولة القانون وترقية الحريات الفردية والجماعية، إلا عن طريق ربط علاقة ثقة بين الإدارة والمواطن، وهذا ما يعكسه بحق البرنامج الذي بين أيدينا.

هذا المضمار، وهذا دعم معنوي قوي لجهاز العدالة بعناصر نزيهة وذات وازع ديني وأخلاقي بحكم تخصصها العلمي.

ميدان الشؤون الدينية: تعرض البرنامج إلى دور الإمام والمسجد ولم يتعرض لتحسين الوضع الاجتماعي للأئمة ومدرسي القرآن الكريم من خلال ضمان السكن اللائق لهما وإعادة النظر في المرتبات الزهيدة التي يتقاضيانها وهما مرجعان دينيان هامان في التوجيه والفتوى وفض الخصومات.

إن شباننا يتعرض لهجمة فكرية متطرفة قادمة من وراء البحار باسم الدين الإسلامي أحيانا، وباسم اللائكية والتغريب في أحيان كثيرة، وباسم التنصير والتبشير أيضا، أين دور وزارة الشؤون الدينية في توعية شباننا عن طريق المطويات، والكتيبات والأقراص المضغوطة والمحاضرات بالتنسيق مع الجمعيات والشخصيات ذات الصلة؟

الإصلاحات الاقتصادية :

1- فيما يخص القطاع البنكي، نقترح زيادة على ما جاء في المشروع فتح الباب أمام إنشاء بنوك إسلامية أو على الأقل فتح شبائيك للمعاملات الإسلامية لدى البنوك الحالية، لأن شعبنا شعب مسلم وكثير من أبناءه يعزفون عن المعاملات الربوية لأن الربا يتناقض صراحة مع ديننا الحنيف كما تعرفون سيدي رئيس الحكومة.

2- إعطاء الشباب قروضا ميسرة دون فوائد لغرض إنشاء مؤسسات مصغرة تمتص البطالة.

3- نقترح إلغاء الرسم على القيمة المضافة المفروضة على المواطن البسيط المستهلك وهي ضريبة غير مبررة الآن.

4- في مجال السياسة الطاقوية، وحيث أن الثروات الطبيعية ملك لجميع المواطنين، فإننا في حركة مجتمع السلم نقترح منح كل بيت حصة سنوية مجانية من الغاز والكهرباء كحق من حقوق المواطن كما تفعل كثير من الدول.

الأشغال العمومية :

نجبي الثورة التنموية الهائلة التي أحدثتها الحكومة متمثلة في شخص الدكتور عمار غول في ميدان الطرق الوطنية والطريق السيار، والمحولات والآفاق، وحيث لو تقوم الحكومة بثورة ثانية

السيد الرئيس،

نسجل في بداية هذه المداخلة تقديرنا للجهود والإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة في إطار السير ببرنامج رئيس الجمهورية إلى غاياته المنشودة، إلا أن هذا لا يمنع أن نبدي لكم سيدي الرئيس بعض الملاحظات والاقتراحات من باب قوله تعالى: "وأنا لكم ناصح أمين".

الحكم الراشد :

محاربة الرشوة: لا تكفي القوانين وحدها للقضاء على الرشوة بل لا بد من تعزيزها بأمرين اثنين :

1- الجانب الديني: بإشراك أئمة المساجد والعلماء والدعاة لما لهم من مرجعية وهيبه وهو أسلوب ناجح وناجع طبقه النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم الخمر من خلال 3 آيات فقط في حين فشلت أكبر دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، في تحريم الخمر ومنعه في بداية القرن الماضي رغم السجون والغرامات والمتابعات لافتقارها إلى الوازع الديني.

2- رفع مرتبات الموظفين والمسؤولين حتى لا يضطرون إلى مثل هذه السلوكات الشائنة، فهل يعقل أن يكون مرتب رئيس البلدية 17000 دج ومنتظر منه النزاهة!

إصلاح مهام الدولة :

إن إصلاح الدولة يمر حتما عبر إصلاح الإدارة، بحيث تصبح إدارة فعالة بعيدة عن البيروقراطية ونزيهة بعيدة عن الرشوة والمحسوبية والمحاباة وحيادية لا تنتمي إلى حزب ولا تدعم حزبا ولا تعادي حزبا.

في مجال تجديد الإدارة المحلية وتحسين أنماط التسيير المحلي نطالب بتوسيع صلاحيات المنتخبين المحليين وتقوية صلتهم برؤساء الدوائر والولاية في علاقة تعاون وانسجام وتناصح وليس علاقة تضاد واصطدام، ولعل في علاقتنا الأخوية نحن نواب ولاية عين الدفلى مع والي الولاية مثال يقتدى به في باقي الولايات.

ميدان إصلاح العدالة :

نطالب بالسماح لحملة الشهادات العليا في الشريعة الإسلامية بممارسة مهام القضاء وعدم التفريق بينهم وبين طلبة الحقوق في

في 08 ماي 45 بالعطاف ودواوير الجواهره، وأولاد باندو بني حسن وقطاعات كبيرة من بوادي بطحية وبلعاص والحسنية.

كما نقترح تشجيع السكان النازحين إلى المدن بفعل الإرهاب على العودة إلى قراهم بتمكينهم من السكن الريفي اللاتق والاستثمار.

كما نناشد في الأخير رئيس الجمهورية بما له من مقام عال وتقدير أن يتدخل لإصلاح ذات البين بين إخواننا في فلسطين وهو أهل لذلك.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله".
والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم حرشاي، فليفضل.

السيد عبد الكريم حرشاي : شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

لكم أصدق وأجمل التمنيات بأداء مهامكم في تسيير شؤون الجزائر.

سيدي الرئيس،
قامت الجزائر بإصلاحات جذرية وتعديلات هيكلية عديدة في المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. بذلت جهود معتبرة وقدمت تضحيات كبرى من الشعب الجزائري برمته في إطار هذه الإصلاحات. فالنظام الديمقراطي واقتصاد السوق والاستقرار المالي للبلاد، كلها ولدت في الآلام الناتجة عن الإجرام والإرهاب والتأثيرات الاجتماعية للتعديلات الهيكلية، والحمد لله كل الناس - المؤسسات والرأي العام الدولي - يعترفون برجوع الاستقرار والنمو وتحسن الأوضاع في الجزائر والحمد لله.

فيفضل كل الإصلاحات وارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وكذا المصالحة الوطنية استرجعنا الاستقرار والنمو

في الطرق الولائية والبلدية التي يستخدمها المواطن البسيط كثيرا، وهي طرق مهترئة أو غير معبدة أصلا تجعل المواطن في عزلة، خاصة في فصل الشتاء كما هو حال كثير من مواطني بلديات بطحية، الماين، بلعاص، والحسنية وجمعة أولاد شيخ وغيرها.

ميدان الصحة :

نقترح فتح عيادة للتوليد والاستجالات الطبية لكل بلديتين نائيتين متجاورتين تعمل على مدار 24 ساعة، يديرها طبيب عام وقابلات، ومجهزة بسيارة إسعاف لنقل الحالات المعقدة، إلى المستشفى القريب.

في المجال الاجتماعي :

نقترح إعطاء الأم الماكثة بالبيت منحة ربة بيت بقيمة لا تقل عن 5000 دج شهريا، وأن تمحى من بطاقة تعريفها عبارة: "المهنة: لا شيء" واستبدالها بعبارة لائقة هي: "ربة بيت" لأن تربية الأولاد أشرف مهنة وأعظم وظيفة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

كما نقترح تمكين الشباب والبطالين المسجلين لدى مكاتب اليد العاملة من منحة تقدر بمبلغ 5000 دج في انتظار إيجاد مناصب شغل.

ميدان الرياضة :

ورد في برنامج الحكومة توسيع ممارسة الرياضة، ونحن نعلم أن أقل الفئات ممارسة للرياضة هي فئة البنات بسبب ظروف اجتماعية وأخلاقية معقولة، ولذلك نقترح بناء قاعات رياضية خاصة بالبنات في الإكماليات والثانويات حتى توفر لهن الجو المناسب والمحترم وفق ضوابط الإسلام.

عرض برنامج الحكومة عدد الجامعات والمراكز والأحياء الجامعية، والمقاعد البيداغوجية وغيرها، وهذا جهد مشكور ومأجور وحيدا لو أكمل بإعادة النظر في منحة الطالب الزهيدة التي يتلقاها كل 3 أشهر، وأن ترفع إلى الضعف على الأقل.

كما نطالب ببرنامج وطني خاص للقضاء نهائيا على مساكن الطوب والتراب التي ماتزال موجودة وبكثرة في جزائر القرن 21، ومثال ذلك

وأهداف غير معلن عنها، ومحيط اقتصادي له قدرة تنافسية كبيرة وكبيرة جدا، كما أننا في ظل عولمة لا ترحم تحمل معها كثير من المنافع غير أنها تحمل الكثير من المخاطر أيضا، وفي هذا الظرف إذا كانت الدولة الجزائرية ضعيفة، وعشنا في جو من عدم الاستقرار والتهريج وعدم الفعالية الاقتصادية فكيف نحافظ على السيادة الوطنية؟ إذا كانت الدولة الجزائرية دولة غير قوية وشعبها غير منسجم، كيف نريدها أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وتسهم في صنع القرارات التي تطبق علينا؟

السيد رئيس الحكومة، كل الشروط وكل الظروف ملائمة اليوم لدعم وتيرة النمو والاستقرار والانسجام الوطني ولتسجيل نتائج إيجابية جدا .

السيد رئيس الحكومة، الاستقرار والانسجام الوطني هما مفتاح كل تقدم، إذ لا يوجد أي بلد حقق نجاحا دون استقرار وانسجام وطني، والجزائر اليوم بفضل الديمقراطية وكذا اقتصاد السوق والعولمة دخلت عهدا جديدا، وهذا العهد يحتاج إلى ثقافة جديدة ترتكز على العدالة والاستقرار وعلى الانسجام على الفعالية. ثقافة جديدة ترتكز أساسا على تصور جديد وأفكار جديدة فيما يخص دور الدولة ودور المؤسسات الاقتصادية، ودور المواطن وكذا حقوقه وواجباته وممارسة المواطنة، وكل هذه الأمور - عهد جديد، ثقافة جديدة، تصور جديد - ترتكز على مبادئ نبيلة، عريقة، جزائرية، مبادئ التضامن ومبادئ التسامح ومبادئ الحفاظ على الوحدة الوطنية. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد عبد الكريم حرشايوي، وأحيل الكلمة إلى السيد مراد منصور.

السيد مراد منصور : شكرا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
صباح الخير.

وتحسنت الأوضاع، ولكن في الساحة الوطنية ما تزال هناك بعض الأطراف المختصة في نشر ثقافة التهريج وثقافة النسيان، ورفض كل ما يبني ويصنع في الجزائر ورفض الاعتراف بالنتائج ورفض وجهل كل ما ينجز في الجزائر، وهذا تخصص حرفي سياسة "التخلاق" وسياسة التهريج.

سيدي رئيس الحكومة، نرجو منكم فتح المجال للنقاش والحوار مع المجتمع المدني، فعلى الحكومة التكفل بالرأي العام لأنها إذا لم تقم بذلك سيتكفل به آخرون.

افتحوا مجال النقاش ولا تتركوه للآخرين.

السيد رئيس الحكومة لديكم في هذه القاعة أغلبية برلمانية تساندم وتسهّم في النقاش والحوار، كما توجد معنا هنا معارضة نشجعها لأنه كل ما زاد حجم المعارضة زادت فعاليتها وتجنّدنا، كما نشارككم وتتقاسم المسؤولية معكم فيما يخص الخيارات الكبرى والأهداف المسطرة، ونريد تسطير أهداف واضحة كما أننا نشارككم بل ومن واجبنا أن نصنع النتائج ومن واجبنا أن نقدم الحسابات.

تفضلتم، السيد رئيس الحكومة، في تقديمكم الأولي بالحديث عن قواعد الحكم الراشد، هذا صحيح، ولكن القاعدة الأساسية للحكم الراشد هي مفهوم تقديم الحسابات.

يجب علينا تقييم مدى تنفيذ البرامج التي نسطرها، وأن نقدم الحسابات عن أعمالنا ونحاسب أنفسنا، نحاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا".

السيد رئيس الحكومة، قرارات اليوم تحدد مصير بلد مصير أمة، مصير أجيال، ومحكوم على كل جيل أن يحافظ على الجزائر وأن يبني الجزائر وأن يجعلها تتطور بصفة إيجابية في الطريق الصحيح من الحسن إلى الأحسن.

السيد رئيس الحكومة، نرفض أن تصنف الجزائر على أنها جزائر المأساة والأزمات، جزائر الفقر والبؤس والحرمان، وكذلك تعرفون جيدا أن للجزائر محيط دولي سياسي له مواقف وأغراض، ومحيط دولي استراتيجي له أغراض

وفي الجانب الإنساني، تعرف الثقافة تهميش الفنانين الذين ينتجون في ظروف مأساوية بالنسبة إلى غالبيتهم بسبب غياب قانون أساسي للفنان. لذلك، فإننا نقترح أن يكون إدراج القانون الأساسي للفنان من ضمن أولوياتكم ومنحه الحق في الحماية الاجتماعية والحق النقابي والحق في التقاعد.

وكذلك إعادة تأهيل المعاهد الوطنية للفنون الجميلة والمسرح والسينما وإعادة الاعتبار للشهادات التي تصدرها من خلال الاعتراف من قبل وزارة التعليم العالي كشهادات جامعية.

سيدي الرئيس،

اتخذ سنة 2002 قرار سيد تضمن تكريس اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية بالجوء إلى المادة 176 من الدستور، كما سجلنا مؤخرا قرارا إيجابيا بإنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية.

نحن في حزب العمال نساند هذه القرارات، لكن يجب استكمال التكفل بهذا المطلب الشرعي الديمقراطي والطبيعي باتخاذ قرار ترسيم اللغة الأمازيغية وترقيتها إلى لغة وطنية ورسمية بجانب اللغة العربية؛ حيث أن ذلك سيسهم، سيدي الرئيس، دون شك في تقوية وحدة الجمهورية الجزائرية وتعزيز السيادة الوطنية.

لاحظنا في برنامجكم كذلك إدراج اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة من الطور الأول، فلم لا تدرج في السنة الأولى ابتدائي وتعمم على كل التراب الوطني وفي كل الأطوار؟ كما أنه يستوجب إدراج استعمالها في مؤسسات الدولة في الإدارة والعدالة والإعلام،... الخ.

وكل هذه القرارات يجب أن ترفق بتسخير الوسائل المادية والبشرية اللازمة ومنها :

- تكوين الأساتذة بأعداد كافية.
- توظيف الأساتذة المكونين والمترجمين.
- دعم تأليف الكتب، وكل الإمكانيات البيداغوجية لهذه اللغة.
- ترجمة، ولم لا، ودبلجة مناقشاتنا هذه في المجلس الشعبي الوطني لتمكين كل المواطنين من المتابعة.

ومن هذا المقام واحتراما للعهد التي منحت لي من قبل المواطنين، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أقرأ على مسامعكم مقطعا من إحدى الصرخات التي تصلنا يوميا، وهي صرخة

سيدي الرئيس، تطرقتم في مشروع برنامجكم إلى ميدان حساس وهو الثقافة، ونحن في حزب العمال نرى أن قطاع الثقافة الذي يرتبط بالهوية الوطنية عانى طويلا ومازال يعاني من التهميش رغم الجهود المبذولة، فلم ينج من مخطط التصحيح الهيكلي وسياسة الخصخصة الممليان من قبل المؤسسات المالية الدولية والذان فرضا تنصل الدولة وبيع المنشآت الثقافية وغلقت المؤسسات العمومية التابعة للقطاع، مما أدى إلى تقليص عدد المستخدمين فيه.

اليوم وأكثر من أي وقت مضى تسجل بلادنا توفر كل الإمكانيات المالية خاصة والطاقات البشرية، والعودة التدريجية للاستقرار، لذا وإننا في حزب العمال نتساءل: هل يمكن الكلام عن الثقافة دون تسخير كل الوسائل اللازمة؟ وهذا بوضع ميزانية القطاع التي كانت ضئيلة؟ نعتقد في حزب العمال أن قرارات تطبيقية سياسية مثل المرافق الثقافية كالمسارح وقاعات السينما ومؤسسات الإنتاج السينمائي سوف تسهم فعلا بطريقة مباشرة في تعزيز قرارات الوزارة الوصية في التكفل بالثقافة الوطنية بجوانبها المختلفة، ونقترح: إعادة فتح المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري، والمؤسسة الوطنية للصناعات السينمائية، والحفاظ على حقوق التأليف وتوفير الشروط الضرورية لدعم النشر والكتاب.

سيدي الرئيس،

يعلم الجميع أن تراثنا قد عرف عمليات نهب متعددة في السنوات الأخيرة راحت ضحيتها آلاف القطع والتحف الأثرية خاصة في جنونا وبالضبط في حظيرة الطاسيلي. ونظرا إلى القيمة التاريخية التي يكتسيها التراث المسروق وأهميتها، نطلب من الحكومة اتخاذ كل الإجراءات لاسترجاع المعالم التاريخية المسروقة.

ومن أجل هذه الغاية نشمن انشغالكم وسعيكم لتجسيد نظام أمني جديد لحماية الممتلكات المادية وغير المادية وكذا اقتراحكم تعديل القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي.

كما نعتبر أن استعادة الأرشيف الوطني الموجود في إيطاليا تدخل في إطار استكمال السيادة الوطنية.

أطلقها عمال وحدة "Al Faip" غرداية والتي تطرقت لها إحدى زميلاتي وتتضمن: عمال "Al Faip" وحدة غرداية: صرخة،

"إلى كل سياسي غيور على هذا الوطن يشرفنا أن نبعث بندائنا إلى الخيرين والغيورين على هذا الوطن من سياسيين ومنتخبين ومسؤولين إداريين وأصحاب القرار. حيث أننا نحن عمال وحدة غرداية وعمال مؤسسة الفاباب بصفة عامة نرى أنفسنا مشرفين على بطالة تقنية بسبب النقص في المشاريع، حيث أنه خاب أملنا عندما سمعنا بذهاب المشروع الكبير لنقل المياه من مدينة عين صالح إلى تامنغست رغم الوعد الشفوي الذي أعطي لنا من قبل معالي وزير الري بمنحنا جزءا من هذا المشروع بالتراضي ودون الدخول في المناقصة، وهذا على مرأى ومسمع من الجميع وعلى شاشة التلفزة الوطنية، حيث أنه وفي المستوى الوطني لم يبق لنا بصيص أمل، حيث أن هناك مشروع واحد مطروح للمناقصة في السداسي الأخير من هذه السنة وهو مشروع GK 3، حيث أننا نرى عدم أخذ الأمور بجديّة فيما يخص البحث عن المشاريع والمشاركة في المناقصات، حيث أن وحدتنا تحتوي على 400 منصب عمل دائم وأثناء إنجاز المشاريع يفوق عدد العاملين بها أكثر من 1000 منصب عمل، ولنا مؤهل في الجودة (I.S.I 1001). ولهذا، فإننا كعمال نهيب بكل مخلص غيور على مؤسسات هذا الوطن الذي ضحى من أجله الشهداء عبر الأجيال أن يتدخلوا من أجل إنقاذ عمال هذه الوحدة ومؤسستها من هذا النفق المظلم والذي تمر به، لأن دخول عمال هذه الوحدة في بطالة تقنية يؤثر في نسيج المجتمع بالولاية ويزيد في استفحال البطالة.

وفي الأخير رجأؤنا فيكم كبير وثقتنا بكم لا يستهان بها" غرداية 6 جوان 2007 (منسق الفرع النقابي).

سيدي الرئيس، ما هو ردكم إذن على هؤلاء العمال؟ من المنتفع من كل هذا؟ وجود القطاع العام، لا...

الرئيس: شكرا السيد مراد منصور، وأحيل الكلمة إلى السيد بوزواوي أحمد.

السيد بوزواوي أحمد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام، فالسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الحكومي المعروض على السادة النواب المحترمين قد شمل محاور عديدة مهمة، غير أننا نسجل الملاحظات الأولية الآتية:

- إن البرنامج الحكومي جاد في ظل أوضاع مالية مريحة مما شجع ويشجع انطلاق واستكمال مشاريع استراتيجية هامة للبلد.

- البرنامج المعروض للنقاش أقرب إلى عرض سياسات قطاعية منه إلى برنامج للحكومة يفترض أن يشتمل على أرقام خاصة بالمبالغ المالية وكذا آجال التنفيذ، وهو شيء مفتقد.

- إن البرنامج الذي قدمه السيد رئيس الحكومة في عرضه أمام السادة النواب أقرب إلى الدقة، حيث قدم أرقاما وحدد أهدافا مما صحح بعض الشيء وأعطى العرض بعض الوصف كبرنامج يمتد إلى سنة 2009 وما يليها.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، إن الجبهة الاجتماعية التي ماتزال إلى اليوم عرضة لكل الاهتزازات خاصة عند بداية كل دخول اجتماعي، تتطلب منا الاهتمام الشديد والعناية المركزة، وذلك بالنظر إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن البسيط مقارنة بالأسعار التي تحاول الحكومة جاهدة تشيبتها، غير أن ذلك لم يتحقق في ظل الأخبار التي تتردد عن زيادات محتملة في تسعيرة كل من الكهرباء والغاز وبعض المواد الاستهلاكية الواسعة كالحليب والزيت.

إن الواجب الوطني يدفعكم، السيد رئيس الحكومة، إلى العمل على رفع الأجور حماية لكرامة المواطن الجزائري، طالما أن البلد في سعة مالية قدرتموها. السيد رئيس الحكومة، بمبلغ 80 مليار دولار.

إن قضاتنا، السيد الرئيس، أصبحوا أقرب إلى عمل المصنفين منهم إلى عمل قضاة الحكم، حيث تسيطر عليهم التعليمات رغم أن أساس عملهم هو تطبيق القانون ولا شيء غيره.

السيد الرئيس، إن الحديث عن قطاع العدالة لا يمر دون الحديث عن مساعدي العدالة كالموثقين والمنفذين ومحافظي البيع والمحامين، هؤلاء الأخيرين الذين سنوا إضرابا في الأيام الماضية دام أكثر من 15 يوما دون أن تلتفت لهم وزارة العدل ودون أن تفتح معهم حوارا جادا وجديا إلا بعد مرور أيام عديدة وما في هذه الأيام من تضييع لحقوق المتقاضين الذين يتمسكون بحضور دفاعهم.

السيد الرئيس، إن من بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان البند الذي يؤكد ألا وجود لمحاكمة عادلة في غياب الدفاع، فالدفاع بهذا المعنى هو الذي يضيء على المحاكمات صبغة العدل والإنصاف، ورغم ذلك فإن هذه الفئة أي المحامين مهمشون ومحاصرون بوسائل وطرق عديدة، ومضايقون في عملهم ومهمشون عن طريق تصرفات وإجراءات قضائية وأحيانا عن طريق عدم إعطاء القيمة الحقيقية لمهنة المحاماة. ولا أعرف، هل من حسن الحظ أم من سوءه أن أنتمي إلى هذه المهنة النبيلة- المحاماة- منذ أكثر من 14 سنة .

السياسة الخارجية :

سيدي الرئيس، إن ما يحدث في فلسطين الحبيبة يجب ألا نغض عنه الطرف، فالأوضاع المتفجرة هناك بين الاخوة الفلسطينيين تجعل من الجزائر بما لها من مصداقية ونزاهة عند جميع الفلسطينيين، صاحبة الكلمة المسموعة والمقبولة.

وعليه فإنني أدعوا من هذا المنبر، وأتمس من السيد رئيس الجمهورية ...

الرئيس : شكرا السيد أحمد بوزواوي، وأحيل الكلمة إلى السيد عمران آيت حمودة .

السيد عمران آيت حمودة : شكرا السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

أما من حيث الحكم الراشد، فإننا نؤكد أن الأوضاع الاقتصادية للشعب الجزائري ماتزال دون المستوى المطلوب ودون آماله المرجوة.

السيد الرئيس، إننا جميعا خارجين من حملة انتخابية سمحت لنا بالوقوف على تطلعات وآمال شعبنا وآلامه بمختلف شرائحه وأعمارهم ومستوياته. إن الانتخابات التشريعية لسنة 2007 ورغم تعليمات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى ضرورة الحرص على نزاهتها ونظافتها، غير أن ذلك مع الأسف لم يكن وفق تطلعات شعبنا ولا امتثالا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، إن امتناع نسبة أكثر من 65٪ من الكتلة الناخبة وعدم ذهابهم إلى التصويت لهو رسالة واضحة لا يجب القفز عليها، بل يجب الوقوف عندها والوقوف أيضا عند أسباب ذلك كله، ولاشك أن هناك أسبابا كثيرة لذلك ولعل أعظمها على الإطلاق هو الخوف من فعل التزوير الذي ضرب مرة أخرى ومس الفعل الانتخابي، وأخشى أن يؤدي ما حدث في هذه الانتخابات بالبقية الباقية ممن لديهم إيمان بالعملية الانتخابية إلى الامتناع، وحينها لا نجد منتخبين ولا ناخبين، لا سمح الله.

إن أولى معاليكم الحكم الراشد هي الشفافية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيد رئيس الحكومة، جاء في معرض حديثكم عن إصلاح العدالة والعمل على استمرار كل ذلك من خلال تقديم حصيلة عن المنجزات الخاصة بالهيكل القاعدية وغيرها.

السيد الرئيس، إنني أؤكد لكم أنه لا يمكن الحديث عن أية إصلاحات أو نتائج لهذه الإصلاحات عندما نرى غلبة سياسة الإحصاءات في عمل القضاء تطفئ على البحث عن النوعية وتحسين الأداء وعلى الحرص الشديد عن البحث عن مدى تطبيق القانون.

إن محاكمنا، السيد الرئيس، أصبحت مصانعا تتكدس بها القضايا وتنتج أحكاما في كثير من الأحيان لا تجد طريقها إلى التنفيذ، ولاسيما في المجال الاجتماعي الخاص بالعمال وغيره.

سيدي الرئيس المحترم، لقد شاهدت ليلة البارحة في التلفزة الوطنية المحترمة السيد فخامة رئيس الجمهورية المحترم الذي تكلم مع وزير التربية المحترم باللغة الفرنسية مدة نصف ساعة.

نحن ساهمنا في إخراج الاستعمار الفرنسي بالسلاح حتى لا يكون هناك أي غموض، وأقسم بالله أنني لم أقصد أن أخرج شعور أي كان رغم أننا نتقن جيدا نشر الشغب والضجيج ولو أردنا فضح الأشخاص الذين يذهبون إلى القنصلية الفرنسية، ويحملون جوازات السفر إلي...

سيدي الرئيس المحترم، أنا أتأسف جدا لوجودي في هذه القاعة لأنه وبكل صراحة مجلس وطني منبثق عن التزوير ...

الرئيس (يتدخل): لم تمنح الكلمة من أجل الاستفزاز!

السيد عمران آيت حمودة (يوصل): وحتى نخفف على الحكومة ولا نحملها ما لم تفعله - وما فعلته كافيا حتى لا نزيد عليه- فإننا نقول أن التزوير الانتخابي حدث قبل أن تأتي هذه الحكومة فالتزوير الانتخابي بدأ سنة 1949 مع الانتخابات (نيجلان) ومنذ عهده والتزوير الانتخابي مستمر إلى يومنا هذا.

ومع ذلك يتساءل الناس لماذا لا يصوت الجزائريون، أنا شخصيا كنت أستبعد فكرة أن أذهب للتصويت خاصة عندما لاحظت أن "اللاعب حميدة، والرشام حميدة" وقد تكلمت الصحافة عن المشكل الذي وقع في منطقة عين الحمام إذ بعد يومين من العملية الانتخابية أرسلوا النتيجة الانتخابية الخاصة بحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وبعد نصف ساعة هاتفت السيد والي ولاية تيزي وزو، وأخبرت مسؤولي الأمن بأن رئيس دائرة عين الحمام، وأحد مناضلي حزب سياسي - لا أذكر إسمه وإلا سوف تبدأون بالطرق- هما المسؤولان عن عملية التزوير ولدينا الأدلة على ذلك لكن إلى يومنا هذا لم تتخذ أية إجراءات بشأنهما رغم أن قانون الانتخابات يتضمن أكثر من 20 مادة تنص كلها على العقوبات الخاصة بالتزوير، يا للعجب! ألا تعلمون أن تزوير الانتخابات موجود منذ سنة 1962؟ لم تطبق أية عقوبة على أي كان.

السيد رئيس الحكومة قبل أن أبدأ تدخلي اسمحو لي أن أقدم بعض الملاحظات.

شخصيا لا مشكل لدي يذكر مع أي نائب أو أي وزير ، وهذا بكل صراحة، لكن لدي مشكل سياسي مع الحكومة، ومع الأحزاب التي لا تنتمي إلى المعارضة هؤلاء لم نطلب منهم معارضة الحكومة، ومن حقهم مسانبتها، أما نحن فإننا في المعارضة ولنا الحق في استعمال جميع الوسائل التي يتيحها القانون للتعبير عن موقف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وموقف المعارضة.

ونحن نحترم الجميع، وأذكر زملاء أننا سوف نعمل معا مدة 05 سنوات (إن شاء الله) ونحن في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نرى أنه من الممكن أن نختلف مع بعضنا البعض سياسيا لكن مع احترامنا بعضنا بعضا، وأن يسود بيننا مبدأ الحوار.

سيدي الرئيس،

أعلم الزملاء النواب حديثي العهدة وأعرفهم بكتلة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الموجودين في هذه القاعة فهي تضم إما أبناء شهداء وإما أبناء مجاهدين، ولا يوجد بيننا ابن حركي، ونحن في هذا الحزب نناضل من أجل الديمقراطية، ومن أجل حقوق الإنسان، ونضالنا في هذا الحزب بدأ من " (البرواشية) من سجن لامباس)، ولم نأت من "الشيراطون" وأنا شخصيا منذ يومين تعرضت إلى بعض الضغوط جراء تعبيرنا عن آرائنا وكأن السماء وقعت! وهل لنا مكان آخر نعبر فيه، أين هذا المكان، هل نتكلم في الشارع؟

الرئيس : لندخل في الموضوع مباشرة.

السيد عمران آيت حمودة (يوصل): سأدخل في لب الموضوع نحن أبناء الثورة الجزائرية، ولا توجد لدينا أية عقدة بالنسبة إلى الماضي أو إلى الحاضر، هناك بعض الأخوة والزملاء يبدأون بالطرق كلما تناول نائب من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الكلمة باللغة الفرنسية، حتى ولو كلمة أو كلمتين فقط.

سيادة الرئيس، زميلاتي زملائي،
التدخل القيم لمعالي رئيس الحكومة بشأن مشروع حكومته
تميز بأسلوب الموضوعية وروح الإقناع والإرادة والالتزام مرتكزا
على معطيات ومؤشرات دقيقة وأرقام وافية مبرزا الخطوط
الجوهرية لبرنامج واعد الذي يأخذ بعين الاعتبار الانشغالات
الأساسية للمجتمع الجزائري ولم يتوان عن ذكر بعض الصعاب
التي تواجه الاقتصاد الوطني، وتجاوزها يقتضي مشاركة كافة
الأطراف الفاعلة عن طريق طرق الحوار كعمل حضاري والتشاور
مع الشركاء وهي خير دليل على تفهمه وإحساسه بالمسؤولية
وإدراكه للحقائق الاجتماعية.

إن ما تحقق في ظرف وجيز من النشاط الحكومي لجدير بالتنويه
رغم بعض التباطؤ الملحوظ في إصلاح بعض القطاعات، وسن
قوانين إضافية تجسد رغبة السلطة في تذليل كل العراقيل
والصعوبات خاصة في مجال فتح أبواب الاستثمار.

الحكومة الحالية يشهد لها أنها أعطت ديناميكية جديدة ونفس
حقيقي من أجل تفعيل الإصلاحات الاقتصادية بغية دفع وتيرة
التنمية إلى درجة يتحقق فيها تعزيز التوازنات الكبرى والشروع
الفعلي في الإصلاحات العميقة.

وخاصة إصلاح المنظومة المالية والبنكية التي أصبحت ضرورة
حتمية ونجاحها مرهون بتغيير جذري للذهنيات وضرورة بروز
سوق مالي حقيقي الذي يعتبر قاعدة اقتصاد السوق.

سيادة الرئيس، زميلاتي زملائي،
يتميز مشروع برنامج الحكومة بالحرص على تعزيز فلسفة
الإخاء واحترام الرأي المخالف والاحتكام إلى العقل والحكمة
في التعامل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات وضمان أخلاقة
العمل السياسي وفق ركائز الممارسة الديمقراطية ونبذ كل
أشكال التطرف.

إنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون استقرار اجتماعي
وسلمي في إطار مصالحة وطنية حقيقية ودائمة من شأنها توفير
مناخ ملائم يكون بمثابة الأرضية الصلبة لتنمية اقتصادية
شاملة. من هنا تظهر ضرورة تطبيق ما جاء في ميثاق السلم
والمصالحة الوطنية في إطار احترام قوانين الجمهورية.

هناك أحد الوزراء وهو موجود بينكم بظريقة مباشرة وهو
يمارس التزوير، لكن لم يتعرض لأية عقوبة.

وفي سنة 1997 ومن هذا المجلس وبهذه التشكيلة من الأحزاب
أنشأنا لجنة تحقيق للتحقيق في عملية التزوير الانتخابي. وحدث
لأول مرة، ولم يحدث ذلك في أي مجلس في العالم، أن سرق
التقرير الذي أعدته اللجنة بخصوص عملية التزوير الانتخابي ...

الرئيس : شكرا السيد عمران آيت حمودة، وأحيل الكلمة إلى
السيد عبد الحميد سي عفيف.

السيد عبد الحميد سي عفيف : بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرني أن أهنيء السيد رئيس الحكومة، وأعضاء طاقمه على
تجديد الثقة التي حظيوا بها عن جدارة واستحقاق من فخامة رئيس
الجمهورية، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم النبيلة.

ها هو مجلسنا اليوم يناقش مشروع برنامج الحكومة المعروض
عليه في ظروف أقل ما يقال عنها أنها تميزت بانتخابات
تشريعية نزيهة وديمقراطية عكس ما يعتقد بعضهم والتي
شكلت لجنة جديدة للبناء المؤسساتي وقاعدة جوهرية للمسار
الديمقراطي في إطار بناء دولة الحق والقانون.

يتجلى من دراستنا المتأنية والمتعمنة لمشروع برنامج الحكومة
المستمد جوهريا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد
العزیز بوتفليقة تصور جديد ونظرة شاملة ومستقبلية ضمن
إستراتيجية واضحة المعالم لمشروع المجتمع.

كما يتميز عن سابقه ببعده الإنساني الذي يعتبر الأداة الحقيقية
لنجاح أي شكل من أشكال الترقيتان الاقتصادية والاجتماعية
والخروج نهائيا من الأنماط القديمة التي بلغت حدودها.

سيادة الرئيس،
زميلاتي زملائي،
بعض الأطراف يوظفون المعاناة اليومية للمواطن كورقة سياسية
لتبرير إحقاقهم السياسي والمتاجرة به من خلال تقديم حجج
وهمية وأطروحات متطرفة وضيقة هادفة إلى محاولة زعزعة
الاستقرار والنيل من المكتسبات والتشويش الفاشل واليائس
على عمل السلطات العمومية بالنقد السلبي ومحاولة تبليغ
رسائل أكل عليها الدهر وشرب، نظرا إلى تحجر الفكري في
أطروحات ضيقة مبنية على الشتم والتهم الباطلة الفارغة من كل
تصور وفكر مستقبلي وسليم، نحن في حزب جبهة التحرير
الوطني نعتبر أن معركة الحرية والديمقراطية، والعدالة
الاجتماعية تمر حتما عن طريق التشاور، والحوار، والطرح
الصائب، والبناء والمشاركة النزيهة لا عن طريق التجريح غير
الأخلاقي ...

الرئيس : شكرا السيد سي عفيف عبد الحميد، وأحيل الكلمة
إلى السيد عبد الله خنافو.

السيد عبد الله خنافو : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين .
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم جميعا.

في البداية ومن هذا المنبر أتوجه بشكري وتقديري العميق إلى
سكان ولاية تلمسان على الثقة التي وضعوها في قائمة حركة
مجتمع السلم، وإنني أتعهد ببذل كل الجهود الرامية إلى خدمة
البلاد بصفة عامة، وولاية تلمسان بصفة خاصة، عملا بالآية
الكريمة : "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا".

السيد رئيس الحكومة .
إن برنامجكم في فقرته الاقتصادية تطرق مرة أخرى إلى المزيد
من الإصلاحات الاقتصادية في مجال البنوك، النظام المصرفي،
العقار... إلخ.

من جهة أخرى، وعكس ما جاء به بعض الزملاء، فإن مشروع
الحكومة يخصص مكانة متميزة لسياسة جديرة بمحاربة الآفات
الاجتماعية كيفما كان نوعها ومواصلة محاربة الفساد والرشوة
ونهب المال العام والتهرب والمخدرات باعتبارهم آفات
اجتماعية خطيرة عبر تفعيل النصوص القانونية الصارمة.

سيادة الرئيس، زميلاتي زملائي،
تعزز الحكومة مواصلة إصلاح العدالة وجعلها مستقلة وقوية
وتكريس حرية التعبير والصحافة وترقية هذا القطاع ليكون في
مستوى ما تشهده البلاد من حركية واسعة.

كما تحرص على تعزيز مصداقية وسلطة مؤسسات الدولة وترقية
الحيات العامة والفردية عن طريق إعادة النظر في النصوص
القانونية المنظمة للحياة السياسية والإجراءات التنظيمية
المسيرة لمؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة من أجل استعادة
ثقة المواطن في مؤسساته وتحسين الأداء السياسي.

سيادة الرئيس،
زميلاتي زملائي،
من حق أي طرف أن ينتقد أو يعارض بأفكار وبرامج مقنعة ومن
حقه ألا يوافق، ولكن الأمر الذي لا يقبل هو أسلوب الشعبوية
والمواقف المتذبذبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجمع بين
الوجود في السلطة وممارسة المعارضة في الوقت نفسه
واستعمال ازدواجية الخطاب ضاربين عرض الحائط بكل
أدبيات العمل السياسي.

إنه من السهل الإشارة إلى النقائص مهما بذل من جهد كما أنه
من البساطة تهديم ما تم إنجازه أو التشكيك في قدرة تعبئة
إمكانات البلاد لاجتياز المصاعب .

إن هذا الطرح المبني على النقد غير البناء وغير المؤسس
والتراشق بما يرفضه العقل الراجح والمنطق، لا يميز بين
السياسية والمزايدة السياسية.

إن التفاهم والتعايش والتعاون فيما بين الشركاء السياسيين
والاجتماعيين حتمية تفرضها ضرورة معالجة المعضلات
ومواجهة التحديات حاضرا ومستقبلا بروح تضامنية.

والأمر هنا يتعلق بقطاع الموانيء الجزائرية، حيث أن الحكومات المتعاقبة، والتي تعهدت منذ سنة 1994 بإحداث إصلاحات جذرية بإعادة تنظيم هيكل تسيير الموانيء الجزائرية، والشروع في الفصل بين المهام التجارية والمهام ذات طابع الخدمات العمومية، إلا أنه وإلى يومنا هذا لم يتم أي تغيير في هذه الأمور، وهذا راجع إلى أن وزارة النقل الساخرة على تطبيق هذه الإصلاحات كلما شرعت في تنفيذها يقع إضراب على مستوى الموانيء، ويبقى الملف في الانتظار.

إلى متى سنبقى على هذا الوضع، وموانئنا أصبحت عاجزة عن أداء دورها في تفعيل الاقتصاد الوطني بتقديمها لخدمات مطابقة للمعايير الدولية، خاصة في مجال شحن الحاويات وتفريغها، حيث أصبحت موانئنا تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة بموانيء المغرب العربي، وإذا لم نستدرك عاجلا هذا الوضع سيلجأ المتعاملون الاقتصاديون، خاصة أولئك الموجودين في الغرب الجزائري إلى ميناء طنجة المغربي لاستقبال سلعهم نظرا إلى ما يشهده هذا الميناء من تطور كبير في منشآته القاعدية، وتجهيزاته الحديثة.

محاربة التهريب :

السيد رئيس الحكومة،

أصدرت وزارة المالية قرارا نراه مخالفا لأحكام الدستور وفق المادة 29 المتعلقة بالمساواة أمام القانون والمادة 64 المتعلقة بالمساواة في أداء الضريبة، حيث أنشأت بموجب هذا القرار نقطة عبور لهذه البضائع، وهي نقطة تقاطع الطرق الولائية (وهران، مغنية وتلمسان، الغزوات) وتعرف بالخامسة والثلاثين توجد على مستوى هذه النقطة مصالح الجمارك، وكذا مصالح التجارة، والضرائب، ويترتب على كل التجار الموجودين داخل الشريط الواقع قبل الحدود الجزائرية المغربية، أن يعبروا عبر هذه النقطة للإعلان عن البضائع المنقولة، وتسليمهم رخصة عبور.

السيد رئيس الحكومة،

إن هذا القرار وما يتضمنه من إجراءات لا أثر لها على محاربة التهريب بل نتائجها أصبحت عكسية جراء الرشوة المنظمة وأغتنم هذه الفرصة لألتمس من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني إنشاء لجنة سوف تقصي الحقائق، وأجزم لكم مسبقا أن

أستسمحكم، السيد رئيس الحكومة، بالرجوع قليلا إلى ما بادرت به الدولة من إصلاحات منذ 1990 من تطهير مالي للمؤسسات وإعادة الهيكلة، كان الهدف من وراء ذلك هو إتاحة الفرصة لبروز مؤسسة اقتصادية مؤهلة من القطاعين العام والخاص قادرة على إحداث نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات يمكن الجزائر من تنويع صادراتها.

ترى أين نحن من هذا الوضع؟

للتذكير، فإن رئيس الحكومة السابق وأثناء تقديمه لبرنامج حكومته سنة 1997 تعهد بأنه سوف يتم رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2001 إلى ما يعادل مليارين (2) دولار، لكننا الآن نعلم كلنا بأن حجم صادراتنا لم يتعد في يوم ما مبلغ 600.000 دولار سنويا.

إن السيد رئيس الحكومة الأسبق له الفضل في رفع التحدي حتى وإن فشل في تحقيقه .

أما فيما يخص برنامجكم السيد رئيس الحكومة، فإنه يفتقر إلى تحديد أهداف مترجمة إلى أرقام ومواعيد مرحلية لتحقيقها مما يولد صعوبة دون شك على مجلسنا الموقر في تقييم أدائكم ومتابعته في مجال إصلاح الاقتصاد الوطني.

فهل هذا يرجع إلى كون أن الحكومة ليست لديها رؤية مستقبلية لتحديد الأهداف، والعمل على تحقيقها؟

فإذا كان الوضع هكذا فإننا نتساءل السيد رئيس الحكومة لماذا سارعنا إلى إبرام عقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وياشرنا في إسقاط الرسوم الجمركية؟ ونسيجنا الصناعي قد تفكك والحكومة عاجزة عن ترجمة إصلاحاتها الاقتصادية، بتحقيق نمو اقتصادي خارج مجال المحروقات.

لماذا إذن نتسرع في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ونحن بعد سبعة عشر سنة (17) من الإصلاحات لم نستطع سوى إنشاء سوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية.

وللتعبير عن عدم الجدية في أداء الإصلاحات، أريد أن أشير إلى مثل يعبر عن سياسة خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء،

إن هذا البرنامج طموح وشجاع ومنبثق من برنامج رئيس الجمهورية الذي ارتكزنا عليه في حملتنا الانتخابية، لما فيه من مصالحة وطنية ومشاريع كبرى ومخططات دعم النمو الاقتصادي، واسترجاع مكانة الجزائر في المحافل الدولية.

سيدي الرئيس،

لا داعي لتكرار ما سبق، بل سأقتصر على محورين لإثراء هذا البرنامج.

1- في مجال الحكم الراشد :

يجب دعم السلطة التشريعية من أجل بناء دولة بمؤسسات قوية وهذا بدعم دور النائب على المستوى الوطني والمحلي.

أما على المستوى الوطني، فيجب أن تكون علاقة ثقة بين الحكومة والبرلمان وتشجيع المبادرة التشريعية للنواب وكذا دور البرلمان في الرقابة على النشاط الحكومي، ولا يجب أن تعتبر مساءلة الحكومة كموقف سلبي بل هو استعمال كل الميكانيزمات الدستورية لتفعيل هذا الدور وإعطاء مصداقية لهذه المؤسسة عند المواطن. مثال على ذلك قانون ضبط الميزانية للسنة السابقة الذي يجب أن يقدم مع مشروع قانون المالية لكل سنة.

سيدي الرئيس، نتكلم عن هذه الميكانيزمات دون أي مركب ولا نتنظر من المعارضة أي درس.

أما على المستوى المحلي سيدي الرئيس، لاحظنا كلنا في الحملة الانتخابية أن المواطنين يتساءلون عن غياب النواب وفقد الثقة فيهم، وهنا أضمت صوتي لصوتك، السيد الرئيس، عند ردك على أسئلة الصحافة قائلًا أن من بين أسباب ضعف المشاركة في الانتخابات الأخيرة هو عدم إدراك المواطن لدور النائب وآثاره على حياته اليومية.

ولذلك يجب استدراك الأمر ومراجعة موقف المجلس الدستوري الذي أظن أنه اقتصر على تفسير الدستور نصًا، بل يجب قراءته كذلك روحًا وجعل النائب بالاتصال المستمر مع منتخبه بتتبع التنمية المحلية ومساعدة السلطات والمنتخبين المحليين مع مراعاة الفصل بين السلطات وعدم التداخل في الصلاحيات.

هذه اللجنة (إن أسست فعلا) سوف ترى وتسمع العجب العجاب عند استماعها للمواطنين ...

الرئيس : شكرا السيد عبد الله خنافو، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد كمال رزقي .

السيد محمد كمال رزقي : باسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية أود من هذا المنبر أن أوجه تحياتي إلى مواطني ولاية أم البواقي وأشكرهم جزيل الشكر على الثقة التي وضعوها فينا متمنيا أن نكون في المستوى الأحسن لتمثيلهم.

كما أوجه تهاني إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه على تجديد ثقة فخامة رئيس الجمهورية فيهم متمنيا لهم كل النجاح والتوفيق.

وأهنيء كذلك زميلي السيد رئيس المجلس على كسبه الأغلبية المطلقة مع التزامنا بمدته كل المساعدة لقيادة هذا المجلس.

كما أهنيء زميلاتي وزملائي على انتخابهم في هذا المجلس الموقر.

سيدي الرئيس،

لقد جاء في بعض التدخلات أن الوثيقة المقدمة لنا ليست برنامج ولكنها حصيلة للنشاط الحكومي وتذكر تلك الأصوات التي تساءلت عن عدم تقديم أي برنامج للمجلس في السنوات الماضية.

نحن في جبهة التحرير الوطني نعتبر أن السيد رئيس الحكومة قدم برنامجا كاملا منطلقا طبعًا من الوضع الحالي والتقييم لكل ما سبق.

قائمين بنشاط مكثف من اقتراحات قوانين، ولجان تحقيق وإستجواب الحكومة، والمشاركة في التنمية المحلية، ويشهد على ذلك كل الزملاء الحاضرين هنا، ومنهم أنت السيد الرئيس والسيد رئيس الحكومة، وعدة وزراء، ونواب موجودين معنا.

ونحن نمثل الأغلبية البرلمانية ونساند برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وبرنامج الحكومة، ولا يوجد لدينا أي مركب نقص لأننا منتخبين بصفة شرعية من الشعب، ولا يوجد هناك نائب لديه شرعية أكثر من آخر، ونود من الاخوة النواب في المعارضة أن تكون معارضتهم إيجابية وبناءة، ولا نريد دروسا لأننا قبل كل شيء أبناء شهداء وأبناء مجاهدين وأنا شخصيا والذي كان ضابط في جيش التحرير الوطني في (المالط).

ونحن من بلاد الشاوية الأمازيغ، ولا نريد دروسا من أحد ولا بد أن نحترم بعضنا البعض، أمامنا عهدة كاملة، ولا نريد أن يكون هناك أي تهديد مثلما تقدم به الآخ الكريم عند قوله : "أمامنا خمس سنوات وسوف تصغون إلينا" لا نريد التهريج نريد معارضة بناءة، ودون أي مركب نقص، نحن نساند الحكومة نحن أغلبية برلمانية ونطبق الدستور وقوانين. شكرا لكم على الإصغاء، والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد محمد كمال رزقي، كان آخر متدخل مسجل.

سنستأنف أشغالنا في الساعة الرابعة والنصف مساء هذا اليوم لمواصلة المناقشة العامة، والاستماع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

أشكر الجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثالثة والخمسين صباحا**

وفي هذا الإطار ونحن على أبواب الانتخابات المحلية لا يمكن تجسيد البرنامج الضخم لرئيس الجمهورية في الميدان، والذي زكاه الشعب بأغلبية ساحقة، دون حسن اختيار المنتخبين المحليين وهذه مسؤولية الأحزاب في جعل هذا المنتخب الشخصية الكفأة لقيادة الجماعة المحلية باكتساب ثقة الشعب والتجاوب معه.

السيد الرئيس،

المحور الثاني : يتعلق بتمويل قطاع الصحة وعلاقته مع الضمان الاجتماعي :

إن الحكومة مشكورة على كل الجهود المبذولة في هذين القطاعين وفي هذا الصدد يجب الإسراع في تطبيق النظام التعاقدى بين المستشفيات وصندوق الضمان الاجتماعي مع البحث عن موارد تمويل أخرى كالجماعات المحلية والتأمينات الاقتصادية وكذلك الصناعات الملوثة، وهذا لحماية وديمومة منظومة الضمان الاجتماعي، وتوازنها المالي.

كما أقترح كذلك بخصوص البطاقة الإلكترونية "الشفاء" المزمع وضعها في الأشهر المقبلة ألا تقتصر على المعلومات المتعلقة بالصندوق فقط بل يمكن أن تحتوي كذلك عن المعلومات الطبية المتعلقة بكل الفحوصات والعلاجات لريح الوقت للمريض وعدم إعادة إجراء الفحوصات المكلفة أموالا كبيرة.

وأخيرا، ومن أجل إنجاح هذه الإصلاحات يمكن التفكير في وضع الصحة والضمان الاجتماعي في قطاع وزاري واحد من أجل إكمال المنظومة الجديدة في أقصر وقت ممكن مع انسجام أكبر.

سيدي الرئيس،

في الخلاصة نحن في جبهة التحرير الوطني متشبعين بالقيم الديمقراطية المسؤولة وكنا نوابا في الفترة التشريعية الثالثة،